خطة الاستجابة الإنسانية

2019

يناير - ديسمبر 2019

فبراير 2019

اليمن

الصورة:اليونسيف

خريطة اليمن المرجعية

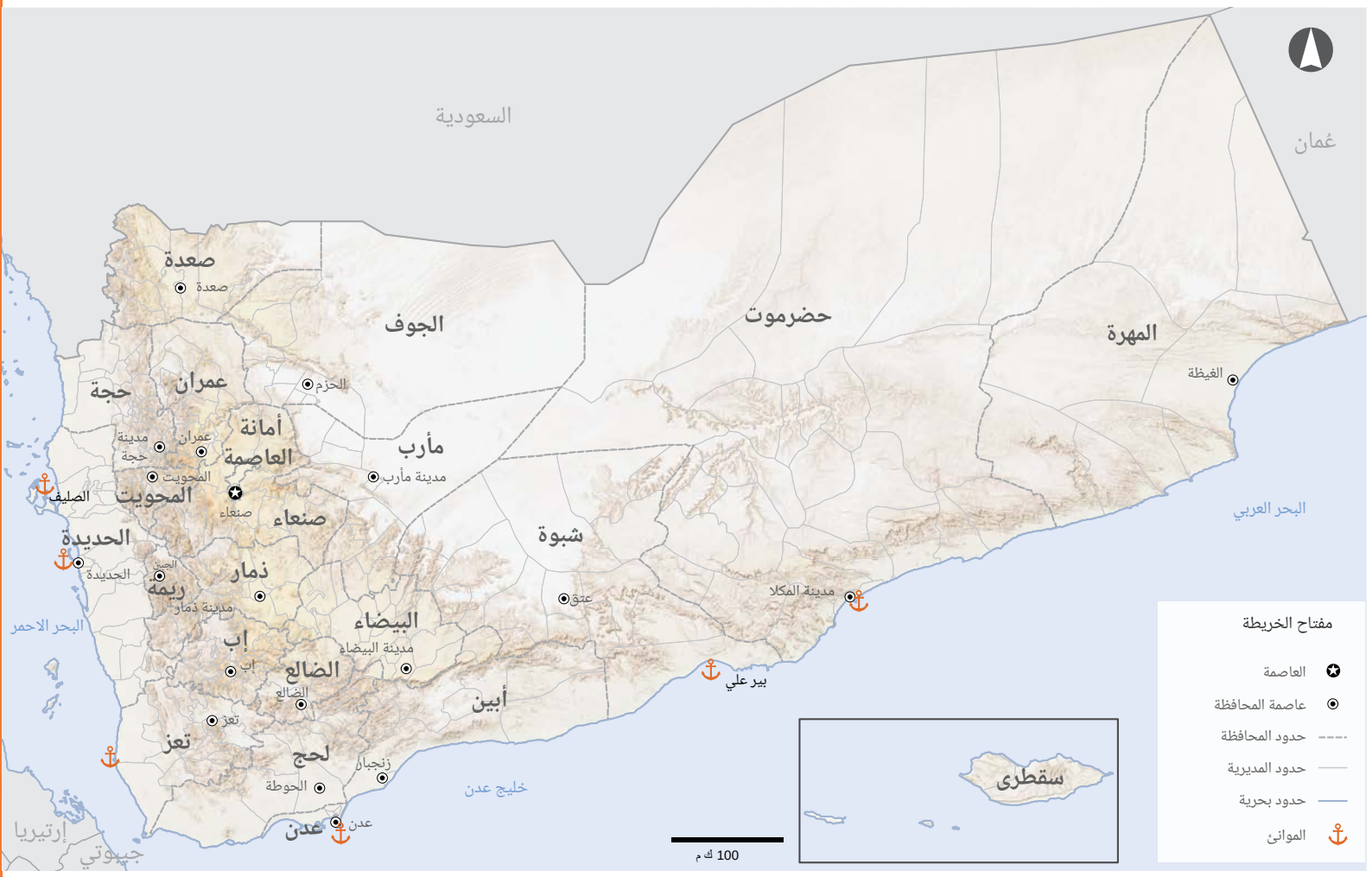

لا تعني الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة تأييداً أو قبولاً رسمياً من جانب الأمم المتحدة.
تاريخ الإعداد: 15 يناير2018م. المصادر: الحكومة اليمنية / وزارة الإدارة المحلية / منظمات المجتمع المدني.

تم إعداد هذه الوثيقة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن الفريق القُطري الإنساني والشركاء.

تبين هذه الوثيقة الفهم المشترك للفريق القطري الإنساني للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً، وتعكس تخطيطه المشترك للاستجابة الإنسانية.

www.unocha.org/yemen

https://www.ochayemen.org/hpc

www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen

OCHAYemen@

جدول المحتويات

الجزء الاول: الاستراتيجية القُطرية

خطة الاستجابة الإنسانية في لمحة 04

نظرة عامة على الأزمة..... 05

استراتيجية العمل الإنساني للعام 2019..... 10

وصول المنظمات الإنسانية..... 13

الاستهداف والمراقبة..... 15

خلاصة الاحتياجات والأهداف والمتطلبات 16

الجزء الثاني: خطط المجموعات القطاعية

الأمن الغذائي والزراعة 18

التغذية 19

الصحة 20

المياه والصرف الصحي والنظافة 21

التعليم 22

المأوى وإدارة المواقع 23

الحماية 24

مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين 25

آلية الاستجابة السريعة 26

الإمداد والتموين 27

خدمات الاتصالات في الطوارئ 28

التنسيق 29

الجزء الثالث: الملحق

الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والأهداف 31

خطة الاستجابة الإنسانية

في لمحة

التقديرات السكانية	الشركاء الإنسانيين	الاشخاص المستهدفين	الاحتياجات (دولار)	الاشخاص المحتاجين
30.5 مليون	254	21.4 مليون	4.2 مليار دولار	24.1 مليون

الهدف الاستراتيجي 1	الهدف الاستراتيجي 2	الهدف الاستراتيجي 3	الهدف الاستراتيجي 4	الهدف الاستراتيجي 5
مساعدة ملايين اليمنيين المعوزين في التغلب على الجوع	التخفيف من حالات تفشي الكوليرا والأمراض المُعدية	تعزيز جهود حفظ كرامة الأسر النازحة التي تعيش في التجمعات السكانية للنازحين	التخفيف من مخاطر النزوح والعنف ضد المدنيين وتسهيل تعافي المصابين بحوادث جراء الصراع	الحفاظ على قدرة مؤسسات القطاع العام على تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح

الاشخاص الذي هم بحاجة الى مساعدات أنسانية

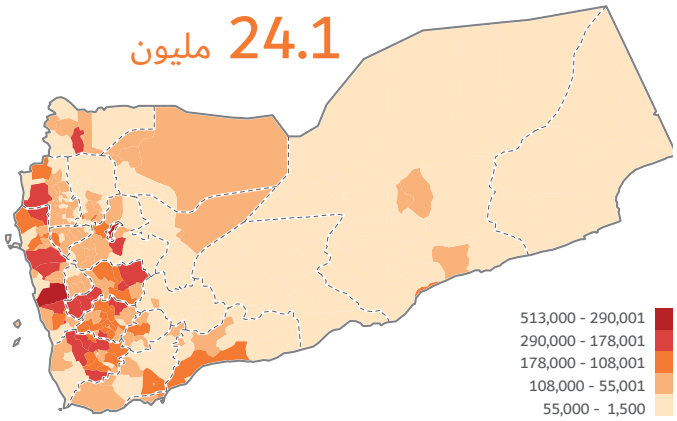

التواجد التشغيلي و عدد الشركاء

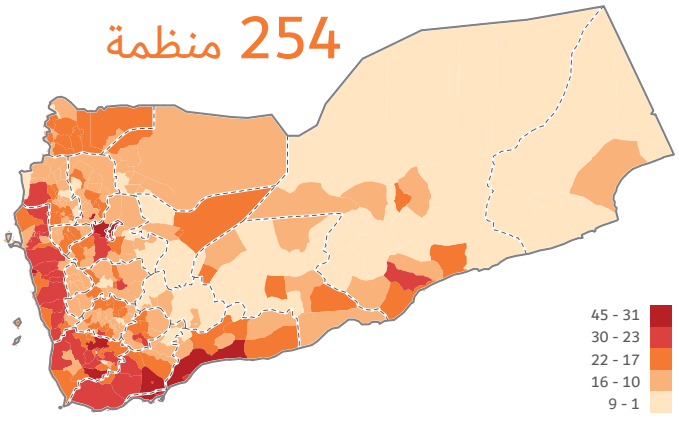

اشخاص نازحين داخلياً

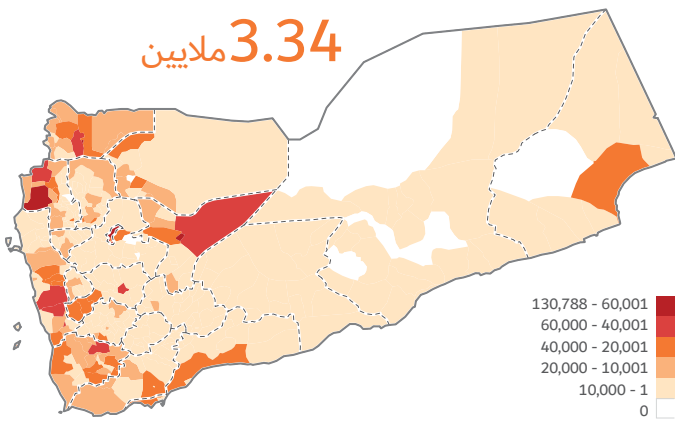

العائدين

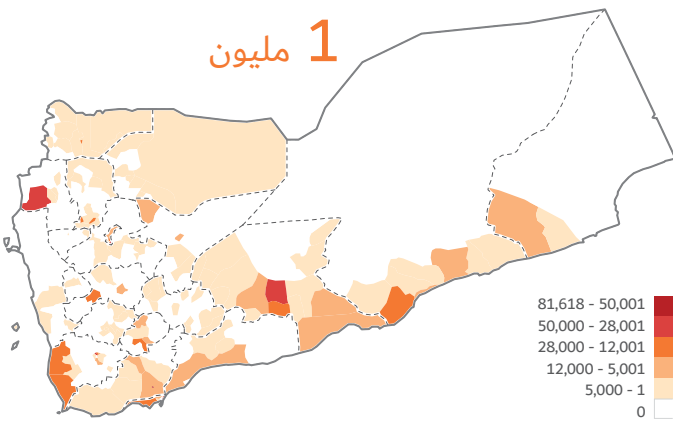

نظرة عامة حول الأزمة

حول الازمة

تعتبر الأزمة الإنسانية في اليمن الأسوأ على مستوى العالم بسبب الصراع والانهيار الاقتصادي وتوقف المؤسسات والخدمات العامة عن العمل بإستمرار

104 مديريات تعاني شدة الاحتياجات في كافة القطاعات

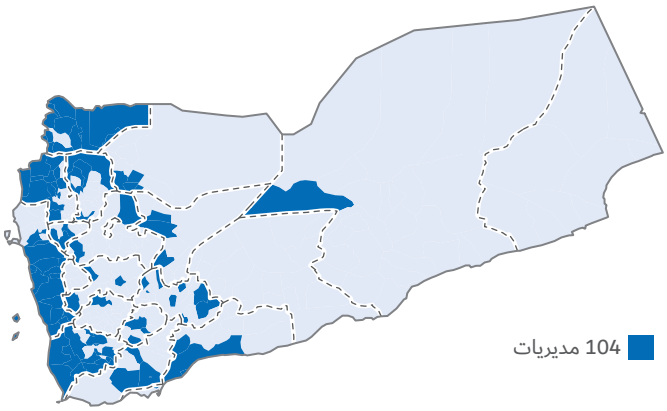

230 مديرية تواجه خطر المجاعة

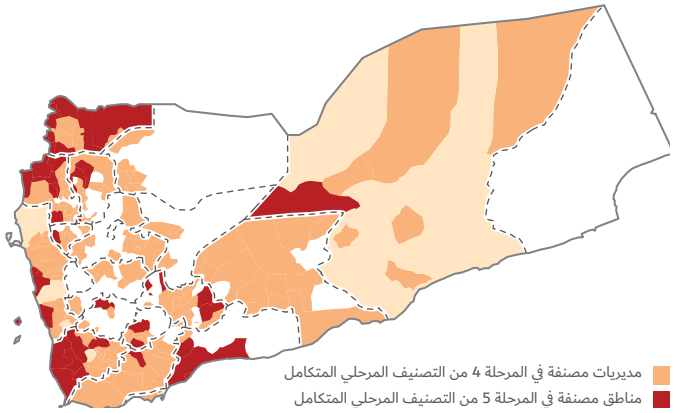

1. **تعد الأزمة الإنسانية في اليمن الأسوأ على مستوى العالم بعد أربع سنوات من الصراع المستمر.** وتواجه نسبة عالية من الأشخاص في اليمن الموت والجوع والأمراض أكثر من أي بلد آخر. تكاد تكون درجة المعاناة غير مسبوقة تقريباً. ويحتاج 80 في المائة من مجموع السكان شكل من أشكال المساعدات الإنسانية والحماية، أي بزيادة 84 في المائة منذ إندلاع الصراع في عام 2015م. ويحتاج 20 مليون شخص يمني إلى المساعدة لتأمين غذائهم، و14 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية.

2. **عشرة ملايين شخص على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة والموت جوعاً.** تواجه 230 مديرية يمنية من أصل 333 مديرية حالياً من إنعدام الأمن الغذائي. وهذا العدد يشمل 148 مديرية تم تصنيفها ضمن المرحلة الرابعة من نظام التصنيف المرحلي المتكامل، تتضمن 45 مديرية عدداً من الأسر التي تم تصنيفها ضمن المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل، وترتفع في 37 مديرية معدلات سوء التغذية الحاد الشامل بنسبة أعلى من 15 في المائة. تؤكد التقييمات للمرة الأولى في اليمن وجود مستويات كارثية من الجوع. ويصنف ما لا يقل عن 65,000 شخص ضمن المراحل المتقدمة من الحرمان الغذائي شديد ويواجه 238,000 شخص ظروفاً مماثلة في المناطق التي تم تصنيفها في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل إذا ما تم عرقلة وصول المساعدات الانسانية حتى لبضعة أيام.

3. **يعاني 7,400,000 شخص من سوء التغذية، أي ما يقارب ربع عدد السكان، اغلبيتهم في المرحلة الحادة.** فاقت معدلات سوء التغذية الحادة عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية بنسبة 15 في المائة في خمس محافظات ونحو 30 في المائة من عدد المديريات التي سُجلت فيها مستويات حرجة من سوء التغذية. يحتاج مليوني طفل دون سن الخامسة و1.1 مليون امرأة حامل ومرضعة إلى العلاج العاجل للبقاء على قيد الحياة.

4. **تزداد الظروف سوءاً بمعدل لم يسبق له مثيل تقريباً.** احتاج ما يقارب 14.7 مليون شخص في عام 2014م، أي قبل اندلاع الصراع، إلى المساعدة. وارتفع هذا الرقم إلى 15.9 مليون شخص في عام 2015م. وارتفع في عام 2016م إلى 21.2 مليون شخص وفي عام 2018م إلى 22.2 مليون شخص. بينما يحتاج 24.4 مليون شخص في عام 2019 إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة. ارتفع عدد المناطق التي تعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي بنسبة 60 في المائة خلال عام واحد من 107 مديرية خلال عام 2018م إلى 190 مديرية في عام 2019م. وفي الأشهر الاثني عشر الماضية، ارتفع عدد الأشخاص غير القادرين على التنبؤ بوقت تناول وجبة الطعام التالية بنسبة 13 في المائة. ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 20 في المائة أو أكثر مالم يتم توسيع نطاق العمليات الإنسانية في الأشهر الأولى من عام 2019م.

5. **شدة المعاناة صادمة للغاية.** ارتفع عدد المدنيين الذين هم في حاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة في جميع القطاعات بنسبة 27 في المائة منذ العام الماضي. ارتفع العدد في القطاع الصحي بنسبة 49 في المائة ليصل إلى 14 مليون شخص. وارتفع العدد في قطاع المأوى بنسبة 73 في المائة وفي قطاع الحماية بنسبة 26 في المائة وفي قطاع التعليم بنسبة 32 في المائة. يعتبر نصف أعداد الأشخاص المحتاجين بحاجة شديدة للمساعدة في جميع المجموعات القطاعية. وترتفع الاحتياجات الشديدة إلى أعلى مستوياتها في المحافظات المتضررة بسبب الصراع في الحديدة وصعدة وتعز، حيث يتطلب أكثر من 60 في المائة من عدد السكان المساعدة من أجل البقاء على قيد الحياة.

6. **تأثرت أغلب القطاعات الإنسانية إن لم تكن جميعها في البلاد بالصراع،** تم تصنيف القطاع الصحي ضمن الفئة الشديدة للاحتياج في 203 مديرية حيث تعمل أقل من 50 في المائة من المنشآت الصحية بشكل كامل في عموم أرجاء البلاد. وتعاني المنشآت الصحية العاملة نقصاً في عدد الاخصائيين والمعدات والأدوية، كما انخفضت تغطية التحصين بنسبة 20 – 30 في المائة منذ نشوب الصراع ولم

يتلقى أغلب العاملين في القطاع الصحي رواتبهم لقرابة العامين أو أكثر. تم تصنيف قطاع المأوى ضمن الفئة الشديدة للاحتياج في 207 مديرية. وتم تصنيف قطاع المياه والصرف الصحي ضمن الفئة الشديدة للاحتياج في 167 مديرية، وتضاعف الاحتياج أربع مرات أكثر منذ عام 2018م. يستفيد فقط 22 في المائة من السكان في المناطق الريفية و46 في المائة من السكان في المناطق الحضرية استفادة جزئية من شبكات المياه العامة قيد الخدمة، ويستطيع أقل من 55 في المائة من السكان الحصول على مياه صالحة للشرب. أما في قطاع التعليم لا تحضر 36 في المائة من الفتيات و24 في المائة من الفتيان في سن الدراسة إلى المدرسة، ولم يتلقى 51 في المائة من المدرسين رواتبهم منذ عام 2016م. دُمرت مئات المدارس وتضررت اكثر من 1,500 مدرسة بسبب الغارات الجوية أو القصف.

عدد حوادث النزاع اكتوبر 2017 - سبتمبر 2018

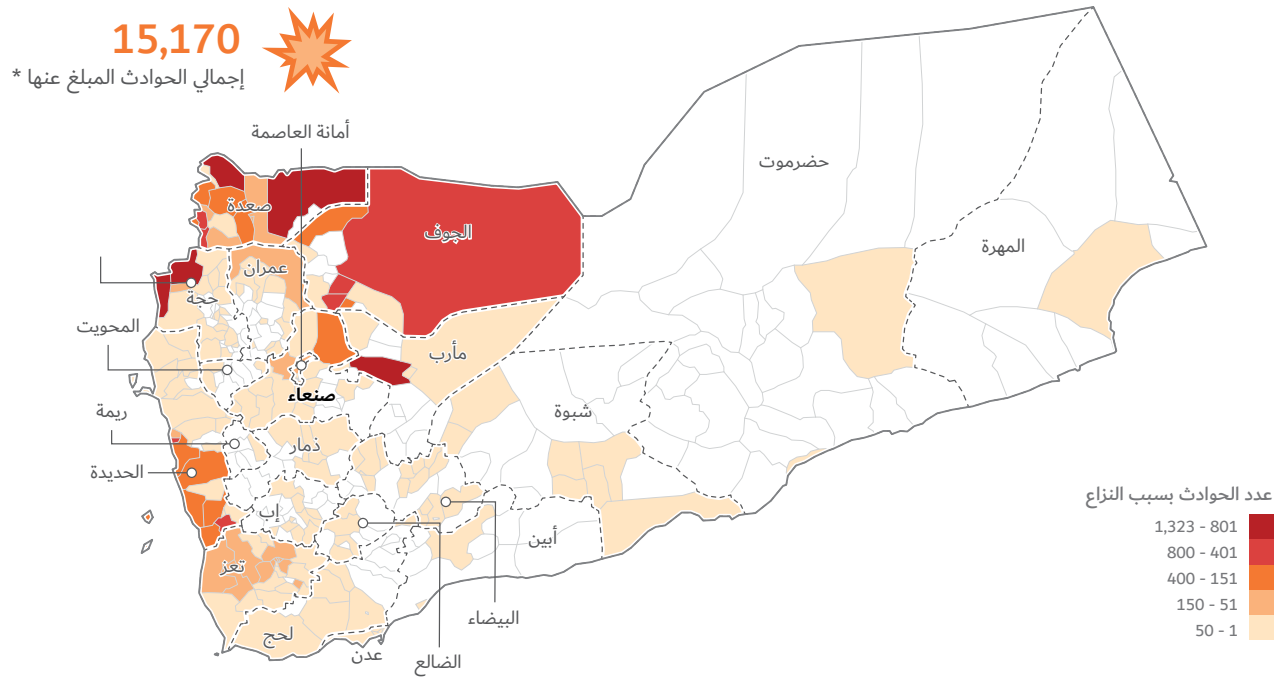

*حوادث تشمل غارات جوية، وأعمال قتالية مسلحة، وقصف مدفعي؛ الزيادة من السنة السابقة هي بسبب الحصول على معلومات أكثر دقة من قبل، وليست بسبب ارتفاع حدّة الصراع.
المصدر: مصادر الأمم المتّحدة، أكتوبر 2017م - سبتمبر 2018م

7. **تعد الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع جسيمة**، إذ يقدر الشركاء قتلى الصراع منذ مطلع العام 2016م بنحو 70,000 قتيل، وتحققت الأمم المتحدة من 18,000 ضحية من المدنيين بسبب الصراع، وخلال السنة الاخيرة فقط ارتفعت نسبة الضحايا بنسبة 11 في المائة على الأقل. زادت أعمال القصف العشوائي على المدنيين والبنى التحتية المدنية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وأدى القتال إلى تدمير البنية التحتية للمياه والكهرباء وأنظمة الري والمواقع الزراعية والمستشفيات ونقاط المياه والمصارف الصحية والاصول الاقتصادية. زرعت الالغام في المناطق بالإضافة إلى أكثر من 30 جبهة قتالية. تضاعفت الانتهاكات الصارخة لحقوق الطفل في العام المنصرم وارتفعت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بنسبة 70 في المائة.

8. **اضطر 15 في المائة من السكان**، أي ما يعادل 4.3 مليون شخص، للنزوح من منازلهم منذ عام 2015م، ولايزال 3.3 مليون شخص منهم نازحين، كما نزح حديثاً ما يزيد عن 685,000 شخص خلال العام المنصرم أغلبهم بسبب الصراع الدائر في الحديدة والساحل الغربي. يعيش ما يقارب 74 في المائة من الأسر النازحة خارج المواقع المضيفة في بيوت مؤجرة، حيث استضافت العائلات 22 في المائة منهم، ويعيش ما يقارب 300,000 من النازحين المعوزين والضعيفين في 1,228 موقع مشترك، تفتقر 83 في المائة منها إلى الخدمات الصحية و36 في المائة منها إلى عجز في المياه و43 في المائة منها لا يوجد بها حمامات. يعاني ثلث النازحين في 104 مديرية في البلاد من مشاكل متفاقمة ومتعددة الابعاد ومنها انعدام الامن الغذائي وضمانات غير كافية للحماية وغياب الحوكمة وتفشي الأمراض وغياب الخدمات العامة الأساسية كالرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والكهرباء.

9. **أصبح السكان حالياً معرضين للمخاطر بشكل أكبر وقدرتهم على التأقلم أصبحت أقل من أي وقت مضى منذ اندلاع الصراع.** تنتشر آليات التأقلم السلبية والممارسات الضارة في مختلف أرجاء البلد. فقد ارتفعت نسبة زواج الأطفال ثلاثة أضعاف بين عامي 2017م و2018م. فيما يستمر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وأشكال مختلفة من عمالة الأطفال. وأبلغ الشركاء عن زيادات مثيرة للقلق لحالات العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتعاني مئات آلاف الأسر من العوز ويواجه عشرات الملايين البؤس والحرمان المدقع ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة لكبار السن والمعاقين والجماعات المهمشة اجتماعياً.

10. **يستمر توافد اللاجئين والمهاجرين إلى اليمن**. ويعيش أكثر من 422,000 شخص لاجئ ومهاجر، أغلبهم من القرن الأفريقي، في ظروف محفوفة بالمخاطر بسبب وضعهم. يعتبر 30 في المائة من أصل 150,000 وافد جديد في عام 2018م من القاصرين غير المصحوبين بذويهم، و4 في المائة منهم من الأطفال دون سن الخامسة. يواجه أغلبهم التمييز العنصري ولا يملك حوالي ثلث اللاجئين والمهاجرين مصدر دخل وتعرض بعضهم للاحتجاز

الاشخاص ذوي الاحتياج (2013 - 2019)

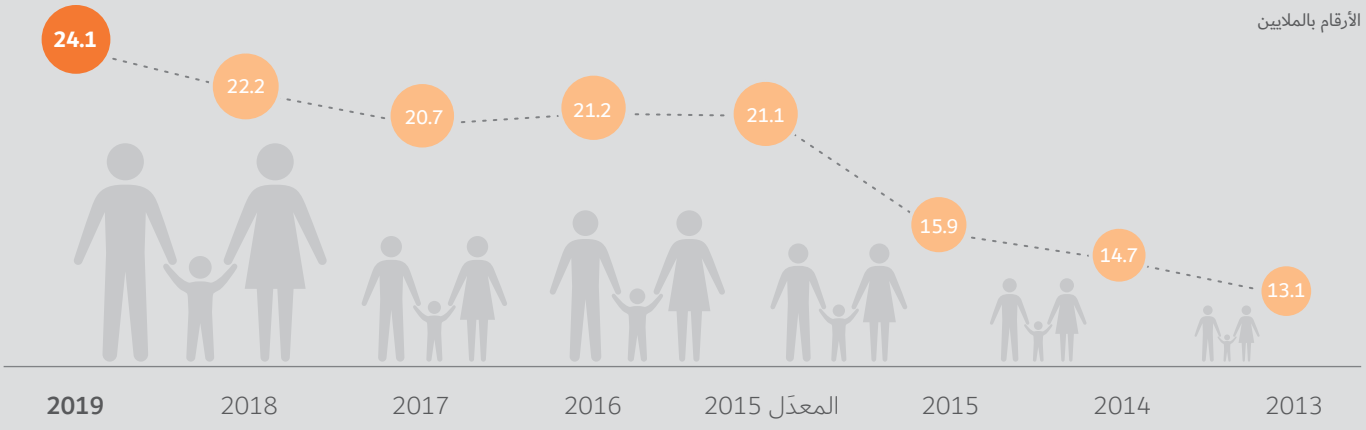

المصادر: نداء الاستغاثة لخطة الاستجابة 2013م؛ المراجعة النصفية الدورية 2017م؛ وثائق الاحتياجات الإنسانية 2014 - 2019

التعسفي وآخرين للإتجار.

11. **عرّض الانخفاض السريع لقيمة الريال اليمني خلال الربع الأخير من العام 2018م واقترانه بالقيود المفروضة على الائتمانات والإيرادات ملايين الأشخاص لمزيد من المخاطر.** وفي غضون أسابيع خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2018م فقد الريال اليمني 65 في المائة من قيمته مما وضع اليمن على حافة المجاعة. وعجزت عشرات الآلاف من الأسر المعوزة عن شراء المواد اللازمة للبقاء على قيد الحياة شاملة الطعام والوقود. وتفاقمت الأزمة بشكل حاد وسريع وتناول مجلس الأمن هذه المسألة وأصر على اتخاذ الاجراءات الطارئة لدعم العملة وتخفيف القيود على الائتمانات والإيرادات.

12. **وقعت أحداث سبتمبر وأكتوبر بعد ثلاث سنوات من الانهيار الاقتصادي المستمر.** انكمش الاقتصاد اليمني منذ عام 2015م بنسبة تقارب الـ 50 في المائة. وتقدر الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمبلغ 49.9 مليار دولار أمريكي، وضاعت 600 ألف وظيفة على الأقل. وتقلص الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك، التي يعمل فيها ما يقارب 70 في المائة من القوة العاملة، وتقلصت نسبة العمل إلى الثلث. يعيش أكثر من 80 في المائة من اليمنيين تحت خط الفقر، أي بزيادة قدرها الثلث منذ بدء الصراع. الإخلال في مستويات الدخل لأكثر من ربع السكان، حيث لم تدفع رواتب موظفي القطاع العام وإذا دفعت فهي غير منتظمة. لم يحصل ما لا يقل عن 500,000 موظف مدني في شمال اليمن على رواتبهم لمدة ثلاث سنوات تقريباً.

13. **ظهور فقدان القوة الشرائية في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع الأساسية.** انخفضت الواردات الشهرية عبر الموانئ الرئيسية في الحديدة والصليف حالياً بنسبة 20 في المائة عن عام 2015م مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في بلد يستورد ما يقرب من 90 في المائة من السلع الأساسية. وارتفع التضخم بنسبة 40 في المائة في عام واحد بسبب أزمة السيولة واستنفاذ احتياطات العملة الاجنبية والتوسع السريع في المعروض النقدي. كانت الضغوط السعرية أكبر على السلع الأساسية. وزادت كلفة سلة الغذاء بنسبة 60 في المائة العام الماضي وارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية الآن بنسبة 150 في المائة تقريباً عما كانت عليه قبل الصراع. ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 200 في المائة في 2018م مقارنة بأسعار ما قبل الأزمة، مما أثر على خدمات الزراعة وإمدادات المياه والنقل والكهرباء والصحة والصرف الصحي. وتراجع إنتاج النفط والغاز الذي يقدم 60 في المائة من الإيرادات المالية والنقد الأجنبي قبل الأزمة. كما انخفضت الحوالات المالية من الخارج بشكل حاد بسبب القيود المفروضة على التحويلات إلى البنوك اليمنية.

تشير جميع المؤشرات إلى صعوبة السنة القادمة

14. **تأخذ أكبر عملية إنسانية في العالم مجراها في اليمن.** عمل 48 شريكاً دولياً بالإضافة إلى 194 شريكاً محلياً معاً خلال عام 2018م للوصول لتقديم المساعدة في المتوسط إلى ثمانية ملايين شخص كل شهر من خلال الدعم المنقذ للأرواح. تم تقديم شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدات الإنسانية للأسر خلال الاثني عشر شهراً الماضية في جميع المديريات الـ 333 في اليمن وكانت نسبة الوصول الخاصة بالعملية الانسانية مذهلة. ساعدت مجموعة قطاع الصحة 12 مليون شخص شهرياً خلال 2018م، وساعدت مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة 11.5 مليون شخص، ووصلت مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة إلى 7.5 ملايين شخص.

15. **أثر العمليات الإنسانية واضحاً وملموساً.** تم إنقاذ ملايين الأرواح وتمت مساعدة مئات الآلاف من الأسر اليمنية في البقاء على قيد الحياة في واحدة من أصعب الفترات في تاريخ البلاد. ظهرت أربع شواغل من بين العديد من الإنجازات التي تحققت خلال عام 2018م من حيث الأثر والنطاق والكفاءة. أولاً: كنتيجة مباشرة للتوسع الهائل والمتزامن والسريع لجميع أشكال المساعدات الإنسانية التي تحققت خلال عام 2018م، 45 مديرية من الـ 107 مديريات والتي تعاني من الانعدام الشديد للأمن الغذائي لم تعد في مرحلة ما قبل المجاعة كما كان الوضع في بداية العام الماضي. ثانياً: نجح الشركاء في مجموعة الأمن الغذائي في إدارة واحدة من أكبر وأسرع وأكثر المساعدات صعوبة في أي مكان في العالم مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يتم الوصول إليهم شهرياً بالمساعدات الإنسانية من ثلاثة ملايين إلى 10 ملايين شخص بشكل مذهل خلال الشهر الأول من عام 2019م. ثالثاً: ساعد شركاء التغذية، العاملين في المؤسسات العامة، على علاج نسبة عالية من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم مقارنة بأي عملية مماثلة على الصعيد العالمي. رابعاً: تمكن شركاء مجموعة الصحة العاملين بشراكة وثيقة مع المؤسسات المحلية من مواجهة أكبر تفشي واسع النطاق لمرض الكوليرا في التاريخ المعاصر، مما قلص عدد الحالات الجديدة من مليون حالة في السنة والنصف السابقة إلى 311,000 حالة.

16. **تم اكتساب أثر كبير في كل مجموعة قطاعية تقريباً.** وتلقى لأول مرة في الصراع 680 ألف شخص فروا من ديارهم مساعدات طارئة في غضون أيام، بل وفي بعض الأحيان خلال ساعات فقط من

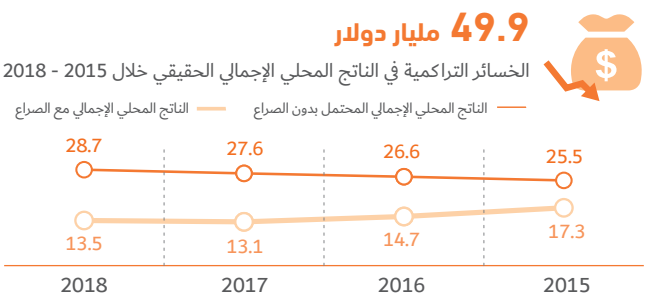

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاجتماعية الاقتصادية (العدد 34)، يونيو 2018م

عدد الاشخاص ذوي الاحتياج بحسب القطاع

	الأشخاص المحتاجين (بالملايين)	الأشخاص المحتاجين بشدة (بالملايين)	نسبة الأشخاص المحتاجين بشدة
الأمن الغذائي والزراعي	20.1	9.9	%49
الصحة	19.7	14	%71
المياه الصرف الصحي والنظافة الصحية	17.8	12.6	%71
الحماية	14.4	8.2	%57
التغذية الصحية	7.4	4.4	%60
المأوى / المواد غيرالغذائية / إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها	6.7	4.5	%67
التعليم	4.7	3.7	%79
مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين	0.17	0.17	%100

نزوحهم. وظل المئات من موظفي المنظمات الإنسانية الأجانب والمحليين مستمرين في أعمالهم في الحديدة خلال ستة أشهر من الصراع والقصف شبه المستمر، مما ساعد على إبقاء الميناء مفتوحاً وتخزين وتحميل وإرسال ما يقرب من نصف مليون طن من القمح إلى المديريات في جميع أنحاء البلد. وقد بلغت حملات التحصين ضد الدفتريا والحصبة والحصبة الألمانية وشلل الأطفال لنحو 13.2 مليون شخص. واستفادت أكثر من 230,000 امرأة وفتاة من خدمات الصحة الإنجابية المنقذة للأرواح، وساعد الشركاء في ضمان استمرارية الولادات المأمونة لعدد 20,700 مولود جديد. وتلقى نصف مليون يمني في 19 محافظة خدمات الحماية بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي والمساعدة في التوثيق للأوراق المدنية والخدمات القانونية وإدارة الحالات الشاملة للأطفال والناجيات من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

17. **رغم العمل في بيئة تشغيلية تتسم بصعوبات متزايدة، فالعمليات الإنسانية تدار وتتم مراقبتها بشكل أفضل وكفاءة أعلى.** وقد أعدّ الشركاء وللمرة الأولى خطة طوارئ شاملة ويتم التجهيز المسبق لمواد طارئة بالقرب من المناطق التي يتوقع فيها حدوث نزوح جماعي. وقد تم وضع إطار تفاهمي طارئ للعمليات يحتوي على تفاصيل حول عمليات التقييم والاستهداف والمراقبة خاص بالحديدة، وهو ما يساعد على ضمان الاستجابة مستندة إلى مبادئ العمل بشكل أكبر حتى في أوج العمليات القتالية. تم إدخال آلية استجابة سريعة للوصول إلى الأسر النازحة حديثاً في غضون ساعات ضمن الاستجابة في الحديدة، ويتم توسيعها الآن في جميع أنحاء البلد لتشمل 307 مديريات.

18. **تم التعامل مع الاحتياجات المتزايدة والقدرات المحدودة، وتم تحديد الأولوية في خطة الاستجابة الإنسانية في منتصف العام في استجابة الخط الأول والخط الثاني والاستجابة الكاملة للمجموعة القطاعية.** وتم استخدام التقييم متعدد القطاعات للمواقع بعد إعادة تنظيمه في سبتمبر وأكتوبر لقياس الاحتياجات وتأكيد خطوط الأساس في 6,791 موقعًا في مختلف أنحاء البلد. أجريت مسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية SMART لأول مرة منذ عام 2016 في 15 محافظة وتم إجراء تقييم التصنيف المرحلي المتكامل IPC بنجاح على أساس أكثر البروتوكولات دقة في تاريخ مثل هذا التصنيف في جميع المديريات الـ 333 في اليمن. تم توسيع عمليات المراقبة بطرف ثالث عبر ثمانية قطاعات، ولأول مرة يتم تنفيذها على كامل خطة الاستجابة الإنسانية. وبعد أشهر من النقاشات، سيتم إدخال نظام البصمة للتحقق من المستفيدين من تدخلات الأمن الغذائي خلال الربع الأول من عام 2019م.

19. **يستعد الشركاء بالفعل وفقاً لتوقعات استمرار الصراع، بل وامكانية اشتداد حدته، على الأقل في بعض خطوط المواجهات التي تتجاوز في عددها أكثر من 30 خط تماس.** ويستعد الشركاء في السيناريو الأكثر توقعاً لإحتمالات نزوح ما بين 500,000 و1.2 مليون شخص مؤخراً. وفي المناطق التي تتم فيها إعادة انتشار للطرفين ضمن خطوات عملية السلام، يستعد الشركاء أيضا لدعم ما يصل إلى 750,000 شخص قد يعودوا إلى ديارهم. ومن المرجح أن تستمر المشاكل الاقتصادية بما في ذلك التقلبات في سعر الصرف، والقيود المفروضة على الواردات، والتأخير في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. ومن المتوقع حدوث نقص في الوقود، ومن المرجح أن تظل أسعار السلع الأساسية، بما فيها الأغذية، بعيدة عن قدرات ومتناول ملايين الأسر. كما يدرك الشركاء أن الميزانيات التشغيلية للوزارات والمؤسسات العامة ستظل غير كافية على الأرجح لتلبية الطلب والحاجة إلى الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية.

المستفيدون حسب القطاع (يناير-ديسمبر 2018)

الأمن الغذائي والزراعي

7.5 ملايين

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

التغذية الصحية

5.7 ملايين

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

الصحة

12.0 مليون

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

المياه، الصرف الصحي والنظافة الصحية

11.5 مليون

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

الحماية

4.8 ملايين

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

المأوى / المواد غيرالغذائية / إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها

1.4 مليون

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

التعليم

1.8 مليون

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

0.16 مليون

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

التشغيل أثناء الطوارئ وإعادة التأهيل المجتمعي.

0.33 مليون

الاشخاص الذين
تم الوصول إليهم

استراتيجية

العمل الإنساني للعام 2019

يلتزم شركاء العمل الإنساني ببذل كل الجهود الممكنة خلال عام 2019 لمساعدة المدنيين اليمنيين للنجاة من العنف وتأمين الغذاء والحصول على المساعدة في مجالات التغذية الصحية، والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والمأوى، والتعليم، والحماية، والذي يحق لهم الحصول عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وإدراكاً لحجم الأزمة، رغم العمل بقدرات محدودة ومواجهة العديد من العوائق، يتبنى شركاء العمل الإنساني إستراتيجية ذات أثر عالي تحمل خمسة أهداف إستراتيجية ذات أولوية. ووفقا لمبادئ العمل الإنساني الأساسية المتمثلة في: الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال التشغيلي، ستلتزم أكثر من 242 جهة شريكة في جميع أنحاء البلد خلال العام 2019 بما يلي:

الأهداف الاستراتيجية

مساعدة ملايين اليمنيين المعوزين في التغلب على الجوع

من خلال تقديم المساعدات الغذائية وزيادة دخل الأسرة والأصول المعيشية والدعوة إلى التدابير التي تحقق الاستقرار الاقتصادي. سيراقب الشركاء التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف من خلال تتبع انخفاض النسبة المئوية في عدد المديريات والمناطق المصنفة في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل والتي يصنف عدد من سكانها ضمن المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل. من بين الخطوات المتعددة التي سيتخذها الشركاء لتحقيق هذا الهدف، سيتم إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- **توسيع** نطاق تقديم المساعدات الغذائية الطارئة شاملة اللوازم العينية والنقدية والقسائم للوصول إلى جميع الأشخاص في المناطق المصنفة في المرحلة الرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل والنازحين الأشد ضعفاً.
- **توسيع** نطاق تقديم المعونات النقدية أو القسائم المشروطة والموسمية للوصول للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد في المناطق التي تقع ضمن نطاق المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل.
- توسيع نطاق الدعم الزراعي والسمكي للأسر المعوزة في المناطق التي تصنف في المرحلة الرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل.
- **توسيع** نطاق معالجة سوء التغذية الحاد للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في المناطق التي تصنف في المرحلة الرابعة والخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل.
- تكثيف مراقبة الأمن الغذائي والتغذية في المناطق التي تصنف ضمن المراحل الثالثة والرابعة والخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل.

التخفيف من حالات تفشي الكوليرا والأمراض المُعدية

عن طريق إصلاح وتطهير شبكات المياه والصرف الصحي وتوسيع نطاق المراقبة الوبائية ومعالجة المرضى في أسرع وقت ممكن. سيراقب الشركاء التقدم في تحقيق هذا الهدف من خلال تتبع زيادة النسبة المئوية في عدد حالات تفشي الكوليرا والأمراض المعدية. من بين الخطوات المتعددة التي سيتخذها الشركاء لتحقيق هذا الهدف، سيتم إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- **تكثيف** مراقبة عوامل الخطر المؤدية إلى العدوى ومصادر انتقالها في جميع المديريات ذات المخاطر العالية.
- **توسيع** نطاق إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي المعطلة في جميع المديريات ذات المخاطر العالية.
- **توسيع** نطاق إعدادات المياه والصرف الصحي والنظافة في حالات الطوارئ وزيادة عدد وإمكانيات فرق الاستجابة السريعة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة على مستوى المديرية في المديريات ذات المخاطر العالية.
- توسيع نطاق أنشطة التلقيح واستعدادات الصحة في حالات الطوارئ وتوسيع حزمة الحد الأدنى من الخدمات في المرافق الصحية ذات الأولوية وزيادة عدد وإمكانيات فرق الاستجابة السريعة الخاصة بالصحة على مستوى المديرية في المديريات ذات المخاطر العالية.
- تحسين وتوسيع عدد مراكز علاج الإسهال وإعادة الإرواء الفموية في جميع المديريات ذات المخاطر العالية. تعزيز جهود حفظ كرامة الأسر النازحة التي تعيش في التجمعات السكانية للنازحين من خلال توفير حزمة الحد الأدنى من الخدمات بما في ذلك المساعدات الغذائية والمأوى والرعاية الصحية والتعليم في حالات الطوارئ والمياه والصرف الصحي والدعم المتخصص. سيراقب الشركاء التقدم في تحقيق هذا الهدف من خلال تتبع زيادة النسبة المئوية في عدد التجمعات السكانية لنازحين التي يقدم فيها حزمة الحد الأدنى من الخدمات. من بين الخطوات المتعددة التي سيتخذها الشركاء لتحقيق هذا الهدف، سيتم إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

تعزيز جهود حفظ كرامة الأسر النازحة التي تعيش في التجمعات السكانية للنازحين

من خلال توفير حزمة الحد الأدنى من الخدمات بما في ذلك المساعدات الغذائية والمأوى والرعاية الصحية والتعليم في حالات الطوارئ والمياه والصرف الصحي والدعم المتخصص. سيراقب الشركاء التقدم في تحقيق هذا الهدف من خلال تتبع زيادة النسبة المئوية في عدد التجمعات السكانية لنازحين التي يقدم فيها حزمة الحد الأدنى من الخدمات. من بين الخطوات المتعددة التي سيتخذها الشركاء لتحقيق هذا الهدف، سيتم إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- **مساعدة** السلطات المحلية على تحسين إدارة المواقع الرسمية وغير الرسمية.
- **العمل** مع السلطات المحلية لضمان أمن المواقع الرسمية وغير

الرسمية وحماية الأسر التي تعيش في المواقع وإمكانية حصولها على خدمات الطوارئ.

- **توسيع** نطاق تقديم المساعدات الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة والصحة والمأوى والحماية إلى 489 موقعاً لا يحظى بالخدمات الكافية وإنشاء آليات الإحالة السريعة للمواقع الخارجة عن نطاق الخدمات.

التخفيف من مخاطر النزوح والعنف ضد المدنيين وتسهيل تعافي المصابين بحوادث جراء الصراع

من خلال الدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتقديم الخدمات والدعم المتخصصين. سيراقب الشركاء التقدم في تحقيق هذا الهدف من خلال تتبع انخفاض النسبة المئوية في عدد الحوادث المتعلقة بالصراع التي تؤثر على المدنيين. من بين الخطوات المتعددة التي سيتخذها الشركاء لتحقيق هذا الهدف، سيتم إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- **تكثيف** مراقبة الحوادث التي تؤثر على سلامة وأمن المدنيين.
- **توسيع** نطاق المساعدات المتخصصة لضحايا العنف.
- **تحديد** (بوضع العلامات) وتطهير الأراضي التي تنتشر فيها المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة.

الحفاظ على قدرة مؤسسات القطاع العام على تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح

من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية العامة وتوفير المدخلات الرئيسية والمساعدة في تغطية تكاليف التشغيل ذات الأولوية. سيراقب الشركاء التقدم في تحقيق هذا الهدف من خلال تتبع النسبة المئوية لعدد المساعدات الإنسانية المقدمة من خلال مؤسسات القطاع العام. من بين الخطوات المتعددة التي يتخذها الشركاء لتحقيق هذا الهدف، سيتم إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

تقديم الحوافز لموظفي المؤسسات العامة العاملة في البرامج ذات الأولوية وفقاً لقواعد الأمم المتحدة الائتمانية.

المساعدة في تغطية التكاليف التشغيلية الرئيسة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة الائتمانية في المؤسسات العامة الخاصة بتقديم الخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة والتعليم في الطوارئ في المناطق التي تنهار فيها الخدمات.

إعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات العامة الرئيسية في المناطق المتضررة من الصراع التي تنهار فيها الخدمات.

التركيز الاستراتيجي

لايزال شركاء العمل الإنساني ملتزمين باتخاذ الخطوات السليمة في الوقت المناسب. وهذا يعني أن الشركاء سيتمكنون في عام 2019 من:

الاهتمام بالصلة الرابطة بين التنمية والمساعدة الإنسانية للتصدي للعوامل المؤدية إلى انعدام الأمن الغذائي:

إدراكاً بأن غالبية العوامل التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي تتطلب العمل عبر الصلة الرابطة بين التنمية والمساعدة الانسانية فإن الشركاء يضيفون عنصراً أساسياً لكسب العيش إلى خطة الاستجابة الإنسانية بهدف تعزيز دخل الأسر في المناطق التي تصنف ضمن تصنيف المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة في التصنيف المرحلي المتكامل. سيواصل الشركاء الرئيسون دعوة السلطات الحكومية والبنك المركزي اليمني والدول الأعضاء إلى زيادة السيولة المالية وتعجيل خطابات الاعتماد وإنشاء آليات لضمان الإمدادات الكافية من الوقود وتوسيع نطاق الائتمان ودفع مرتبات الموظفين المدنيين وتقديم آليات دعم أسعار الأسواق النائية. يلتزم الشركاء العاملون عبر الرابط الإنمائي والإنساني، بما في ذلك عبر البرامج الممولة من البنك الدولي، بتوسيع قاعدة الحماية الاجتماعية بما في ذلك إضافة البرامج النقدية الطارئة وتوسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية الطارئة وبرامج دعم خاصة لأسر المتقاعدين والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة.

القيام بكل ما هو ممكن لتوسيع خدمات التغذية وإزالة الحواجز التي تمنع الأسر من استخدامها

إدراكاً بأن سوء التغذية هو دافع رئيس وراء وفيات وأمراض الأطفال، سيوسع الشركاء جهودهم في جميع أنحاء البلاد لتحديد الوصول إلى ومعالجة الأطفال الذين يعانون من مزيج الأمراض وسوء التغذية الحاد الوخيم. وسيوسع الشركاء من نطاق جهودهم لتحديد وتقديم المعالجة الفورية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم والمتوسط. سيتم تقديم وتوسيع إجراءات جديدة تهدف إلى إزالة العوائق التي تمنع الأسر من التماس الرعاية بما في ذلك بدلات السفر والتغذية العائلية في مراكز العلاج. وستتضمن التدابير الوقائية التغذية التكميلية الشاملة والتوعية المكثفة في جميع المديريات والمناطق المصنفة في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل والتي يصنف عدد من سكانها ضمن المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل.

وضع الحماية في محور العمليات

إدراكاً بتعرض ملايين المدنيين في جميع أنحاء البلد يومياً لأعمال العنف وعمليات القصف، سيواصل الشركاء تتبع أثر الصراع على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومع تدهور الأوضاع بسرعة، سيكثف الشركاء جهودهم للمناصرة لدى الأطراف كافة ودعوتهم لاحترام وتطبيق جميع بنود القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين. وستبذل جهود كبيرة لتوفير المساعدة والدعم المتخصصين للناجين من العنف بما في ذلك النساء والفتيات والأسر المهمشة.

تركيز الخدمات والدعم في المناطق التي تواجه المشاكل الصعبة والمعقدة

إدراكاً بأن أكثر من نصف مجموع الأشخاص النازحين يعيشون في 104 مديرية مع زيادة الاحتياجات والمشاكل المعقدة والمتعددة الأبعاد، سيوسع الشركاء بصورة عاجلة إمدادات وتوزيع الخدمات الإنسانية الأساسية في هذه المناطق بما في ذلك المساعدات الغذائية والتغذية والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة والمأوى والحماية. وسيركز الشركاء أيضاً على الحد من الحواجز التي تمنع الأسر من الوصول إلى واستخدام هذه الخدمات بما في ذلك العوائق المالية والممارسات الإقصائية وسيقوم الشركاء بتعجيل التدخلات لرفع مستوى الدخل بما في ذلك التحويلات النقدية ومشاريع الأشغال العامة ومبادرات الزراعة والصيد. ولأن أغلبية المديريات الـ 104 تتأثر بقصور الأمن والحكم فسيصل العاملين الإنسانيين عبر الترابط إلى إشراك منظمات التنمية في المبادرات لتحسين الإدارة والحوكمة.

عكس الاستبعاد وتلبية الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي

وإدراكاً باستبعاد مئات الآلاف من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة من المساعدات، سيكثف الشركاء من جهود المناصرة لدى السلطات لضمان وصول المساعدات إلى المدنيين بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي أو عمرهم أو انتمائهم السياسي أو طابعهم الاجتماعي أو عرقهم. كما سيقدم الشركاء آليات تسليم جديدة في المناطق التي يتم فيها استبعاد السكان بشكل روتيني وسيستمرون في استخدام مؤشر النوع الاجتماعي والعمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لضمان دقة التقييمات التي تتعقب الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

دعم العودة الطوعية الآمنة بطريقة تحفظ كرامة الأسر النازحة

إدراكاً بأنه من الممكن أن تقرر أعداد كبيرة نسبياً من النازحين العودة إلى مجتمعاتهم المحلية خلال عام 2019، سيعمل الشركاء على إنشاء مراكز تسجيل خاصة يحصل فيها العائدين على الدعم الأولي من خلال آلية الاستجابة السريعة. وستستفيد الأسر العائدة أيضاً من التوعية الخاصة بمخاطر الألغام وخدمات الحماية المتخصصة التي يتم التنسيق لها عبر هذه المراكز. وحالما يتم التحقق من قائمة المسجلين، ستحصل الأسر الضعيفة على المساعدات الغذائية والدعم بمساعدات الخط الأول وفقا لعمليات التقييم التي ستجريها المجموعات القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، والمأوى، والحماية، والتعليم. وسيشمل الدعم الإضافي على المدى المتوسط مساعدات متخصصة لمعالجة مسائل قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الخاصة باستعادة سبل العيش.

سؤال الأشخاص عن ماذا يحتاجون ويريدون

إدراكاً لمعرفة الأسر باحتياجاتها بشكل أفضل من أي شخص آخر، سيوسع الشركاء نطاق آليات إرسال الملاحظات وسبل الانتصاف للمستفيدين بما في ذلك مراكز الاتصالات وتقديم الاستقصاءات الخاصة بالإدراك المجتمعي لفهم النطاق بشكل أفضل والترابط بين الاحتياجات والعوامل المؤدية إلى الاحتياجات. وكجزء من التزام الشركاء بإطار المساءلة أمام السكان المتضررين، سيستمر الشركاء في تقديم المعلومات إلى المستفيدين وإشراك المجتمع في صنع القرار وتثقيف الموظفين حول المعايير الاجتماعية وتطوير البرامج بشكل يعتمد على التقييمات التشاركية.

توسيع نطاق العمليات في أسرع وقت ممكن في جميع أنحاء البلاد

إدراكاً للازدياد الهائل للمعاناة والاحتياج في جميع أنحاء البلاد، وسيُنشئ الشركاء مراكز تشغيلية جديدة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات بما في ذلك المخا والتربة والمكلا ومأرب. سيستثمر الشركاء في القدرات الإضافية للتخزين والتزود بالوقود والنقل بما في ذلك التنقل جواً وبراً وبحراً. وستُبذل جهود كبيرة لتحسين وتوسيع التواصل والاتصالات وتحسين مرافق الميناء وطرق النقل الرئيسة. وبناءً على الجهود التي تبذلها جميع المجموعات لتوسيع الشراكات، سيقوم الصندوق القُطري الإنساني في اليمن بتوجيه الأموال إلى شركاء الخط الأمامي العاملين في المناطق التي صُنفت ضمن المرحلة الرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل وفي 104 مديريات ذات تركيز عالٍ للاحتياجات المتعددة الأبعاد.

مفوضية شؤون اللاجئين/بتول أحمد

وصول

المنظمات الإنسانية

يقدر الشركاء بأن هناك نحو 6.5 ملايين شخص، بما فيهم 4.1 ملايين شخص يعانون من شدة الاحتياج، يعيشون حالياً في 83 مديرية يصعب الوصول إليها حيث يواجه العاملين في المجال الإنساني عوائق متوسطة أو شديدة للوصول إليها. ويتأثر الوصول إلى 60 مديرية متوسطة الصعوبة للوصول إليها و23 مديرية شديدة الصعوبة في الوصول بثلاثة عوامل رئيسة، هي: الصراع والعوائق البيروقراطية وشؤون الإمداد والتموين اللوجستية، التي غالباً ما تتداخل فيما بينها.

83 مديرية صعبة الوصول

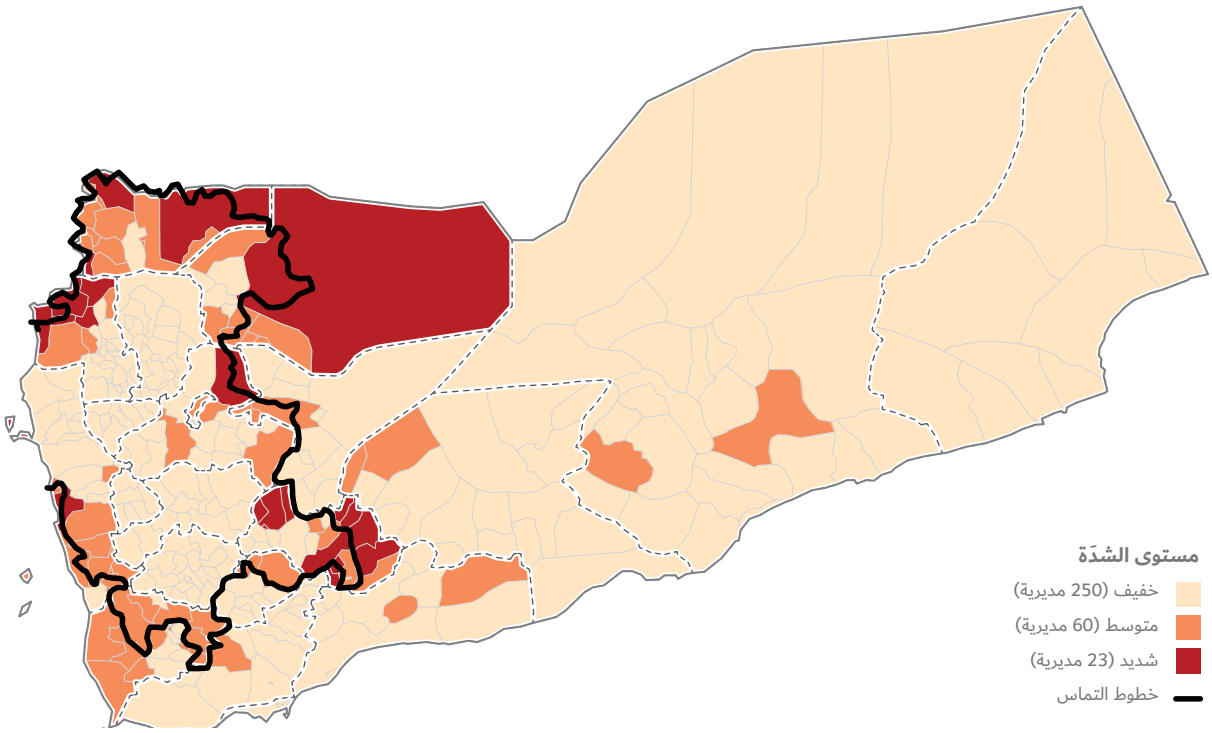

يتأثر الوصول بعوامل الصراع بالدرجة الأولى في 46 مديرية من الـ 83 مديرية صعبة الوصول، وهذا يشمل التغيرات في خطوط المواجهات. وتمثل هذه المديريات 51 في المائة من عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها. كما يتأثر الوصول بشكل رئيسي في 33 مديرية بالعوائق البيروقراطية، بما في ذلك رفض منح التأشيرات وتصاريح الإقامة ورفض منح تصاريح الانتقال والسفر وتأخير الموافقة على استيراد المعدات الضرورية وتخليصها ورفض التوقيع على الاتفاقيات الفرعية. وتمثل هذه المديريات 47 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها. أما القيود المتعلقة بالإمداد والتموين اللوجستية فتشكل العائق الرئيسي للوصول إلا 4 مديريات المتبقية، ويشمل ذلك الطرق المتضررة أو المدمرة، وصعوبة تضاريس البلد، وحالات الطقس الموسمية التي تتسبب جميعها في عوائق للوصول إليها. وتمثل هذه المديريات نسبة 2 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

سيبذل شركاء العمل الإنساني خلال العام 2019 جهودهم لتوسعة وتحسين قدرات الوصول. وسيتم إرسال مختصي الاتصال والتنسيق المدني في المناطق التي توجد بها عوائق رئيسة مرتبطة بالصراع للمساعدة في فتح وتنظيم حيز العمل. أما في المناطق التي تمثل الإجراءات البيروقراطية فيها عوائق رئيسية، فسيتبع الشركاء في عملهم أسلوب الإطار التفاهمي للعمليات الإنسانية للطوارئ في الحديدة لتقديم أطر المساءلة المتبادلة التي تشرح بالتفصيل ترتيبات التقييم والاستهداف والتسجيل والتنفيذ والمراقبة للأنشطة الإنسانية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" تتبع الحالة لكافة طلبات التأشيرات، وتصاريح الانتقال والسفر، والواردات الإنسانية، والاتفاقيات الفرعية بهدف تعزيز المناصرة والعمل مع السلطات.

سيواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن شركاء العمل الإنساني تيسير عدد من الآليات على كافة أجزاء المنظومة، بما في ذلك بروتوكولات التنسيق لمنع استهداف المواقع لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني والتنقلات والعمليات بالتنسيق مع خلية الإجلاء والعمليات الإنسانية في الرياض. سيحافظ فريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على قائمة تضم أكثر من 23,000 موقع إنساني محمي بموجب القانون الدولي الإنساني، وسيستمر في الربط بين الوصول ومواطن الضعف الشديد في المديريات ذات الأولوية العالية بما في ذلك الـ 45 مديرية التي توجد بها مناطق تم تصنيفها ضمن المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل، و104 مديريات فيها أعلى مستويات التقارب للاحتياجات المتعددة والشديدة. كما سيحسن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً الإطار الحالي لمراقبة الوصول عبر إدخال منهجية عمل جديدة لربط بيانات الوصول مع معلومات حول القيود والعقبات والعوائق على مستوى المديريات.

اوتشا/ جايلز كلارك

الاستهداف والمراقبة

وإدراكاً للأهمية العالية لضمان وصول المساعدات إلى أشدّ الناس احتياجاً، اتخذت كل مجموعة قطاعية خطوات خلال العام 2018 للمراجعة والتوضيح عند الاقتضاء للمعايير المستخدمة في تحديد المستفيدين. كما عززت المجموعات القطاعية الآليات المستخدمة أثناء عمليات التقييم، بما في ذلك البروتوكولات الخاصة بمساعدة الشركاء على معرفة أخطاء الاستبعاد والأدراج. واتفقت مجموعة قطاع الأمن الغذائي والسلطات المحلية على آلية جديدة لاستهداف المستفيدين وتوسيع عملية التسجيل بما لا يشمل البصمة لأول مرة في المناطق الشمالية. والتزامًا منهم بتحديد المخالفات من أي نوع واتخاذ إجراءات تصحيحية استنادًا إلى البراهين، فقد أنشأ شركاء العمل الإنساني إطاراً لمراقبة العمليات على مستويات متعددة. ويشمل هذا الإطار:

مراقبة الحالة هي لتتبع التطورات والاتجاهات في جميع أنحاء البلد التي تؤثر على البرامج الإنسانية الأساسية. وستجري في عام 2019 غالبية عمليات مراقبة الحالة من قبل المجموعات القطاعية، وفي بعض الحالات، فرديا من قبل المنظمات. كما ستقوم وحدة الأمم المتحدة للتخفيف من المخاطر عند الاقتضاء بدعم هذه الجهود. ستشمل آليات المراقبة المحددة، على سبيل المثال لا الحصر: تحديثات ربع السنوية للتصنيف المرحلي المتكامل، بما في ذلك رصد مخاطر المجاعة في المديريات عالية المخاطر ومسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية التي تجريها مجموعات الأمن الغذائي والزراعة، والتغذية الصحية، والصحة. المراقبة الأسبوعية للأمراض التي تجريها مجموعة الصحة؛ والمراقبة الشهرية للأسواق التي يجريها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة؛ ومسح الأسرة المتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الذي أجرته مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. والتقييم السنوي متعدد القطاعات على مستوى الأسرة للمواقع الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

مراقبة الاستجابة التي تتبع خطوات الانجاز التي يتم اتخاذها للوصول إلى الأهداف في كل من الإستراتيجيات القطاعية. وسيقوم الشركاء خلال عام 2019 بإجراء مراقبة للاستجابة باستخدام الأدوات الميدانية ذات الصلة لرصد مؤشرات النتائج. ستقدم المجموعات تقارير شهرية إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن حالة أهداف النتائج، مصنفة حسب المناطق الجغرافية. وسيستخدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هذه المدخلات في إصدار قواعد بيانات شهرية عن تواجد وأعمال المنظمات 4W تعرض بالتفصيل التغطية الإنسانية في جميع أنحاء البلد. سيتم تجميع مدخلات المجموعات في تقارير الملخصات المعلوماتية الإنسانية الشهرية وتقارير المراقبة الدورية في منتصف ونهاية العام الصادرة في أغسطس 2019م ومارس 2020م على التوالي.

مراقبة الأثر الذي يقيس الإنجاز مقارنة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة لخطة الاستجابة الإنسانية وتأثير استجابة الخط الأول والخط الثاني والاستجابة الكاملة لكل مجموعة قطاعية. وسيستخدم شركاء المجموعات خلال عام 2019 منهجيات موحدة لرصد مؤشر واحد للتأثير لكل من الأهداف الاستراتيجية الخمسة لخطة الاستجابة الإنسانية، ولكل من مؤشرات الأثر الـ 29 لكافة الاستراتيجيات الخاصة بالمجموعات القطاعية الـ 12. وسيشتمل كل مؤشر لتمكين قياس الأداء على خط الأساس والهدف السنوي.

مراقبة خطة الاستجابة الإنسانية والتي تعزز وتراقب آليات المراقبة القائمة. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال عام 2019 بإجراء مراقبة لخطة الاستجابة الإنسانية من خلال عمليات مراقبة خارجية كطرف ثالث. وستقوم عملية المراقبة المتخصصة هذه بتقييم الدقة في تقارير المنظمات من خلال مراجعة ومقارنة النتائج مع المعلومات الواردة في وثائق التتبع. كما سيقوم مراقبو الطرف الثالث، بأساليب إجراء المقابلات مع المستفيدين، والمعاينة الفعلية والمقابلات الرئيسية مع المدلين بالمعلومات، بالتحقق أيضا من تسليم المساعدات الإنسانية والإمدادات إلى المستفيدين المستهدفين والمرافق المستهدفة في المديريات التي تم اختيارها.

خلاصة

الاحتياجات والأهداف والمتطلبات

الاشخاص المحتاجين

24.1 مليون

الاشخاص ذوي الاحتياج الشديد

14.3 مليون

الاحتياجات

4.2 مليار دولار

الأرقام بالملايين	الإجمالي: الأشخاص المجتاجين	الأشخاص المحتاجين بشدة	نسبة الأشخاص المحتاجين بشدة	المستهدفون	عدد الشركاء	الإحتياجات
الأمن الغذائي والزراعي	20.1	10	%49	18.8	100	2,200
التغذية الصحية	7.37	4.4	%71	5.97	38	320
الصحة	19.7	14	%71	15.8	71	627
المياه الصرف الصحي والنظافة الصحية	17.8	12.6	%57	12.6	67	285
الحماية	14.4	8.2	%79	4.8	48	153
المأوى وإدارة المواقع	6.7	4.5	%67	3	90	222
التعليم	4.7	3.7	%60	2.7	69	105
مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين	0.17	0.17	%100	0.17	17	122
آلية الاستجابة السريعة	1.9	1.9	%100	1.9	22	49
الإمداد والتموين					90	69
خدمات الاتصالات في الطوارئ					38	5.5
التنسيق					254	26
الإجمالي	**24.1**	**14.3**	**%59**		**%50**	**4.2 مليار دولار**

الجزء الثاني:
خطط المجموعات القطاعية

- الأمن الغذائي والزراعة
- التغذية
- الصحة
- المياه والصرف الصحي والنظافة
- التعليم
- المأوى ، وإدارة المواقع
- الحماية
- مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين
- آلية الاستجابة السريعة
- الإمداد والتموين
- خدمات الاتصالات في الطوارئ
- التنسيق

ملخص

استجابة المجموعات القطاعية

الأمن الغذائي والزراعي	الأشخاص المحتاجين 20.1 مليون الأشخاص ذوي الحاجة الماسة 10 ملايين	الأشخاص المستهدفين 18.8 مليون	المتطلبات السنوية 2.2 مليار	الشركاء 100

هدف المجموعة القطاعية

1 زيادة وصول الأسر شديدة الضعف إلى الغذاء في مختلف أنحاء البلد

هدف المجموعة القطاعية

2 زيادة معدل دخل الأسر وإعادة تأهيل الأصول المتعلقة بالأمن الغذائي في المناطق التي ترتفع فيها نسب انعدام الأمن الغذائي

تحتاج مجموعة الأمن الغذائي والزراعة إلى 2.2 مليار دولار لعام 2019م. من بين 100 شريك في هذه المجموعة، هناك 54 شريكاً منخرطين في استجابة الخط الأول والثاني

1.7 مليار

استجابة الخط الأول

خفض الجوع الشديد لدى الأسر الأشد ضعفاً من خلال ما يلي:

- توزيع الأغذية أو النقد أو القسائم على الأسر التي ينعدم لديها الأمن الغذائي بشدة في المديريات المصنفة في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وفي المناطق التي يتواجد بها سكان في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل
- توزيع الأغذية أو النقد أو القسائم إلى النازحين الجدد والأسر المستضيفة لهم في المديريات ذات الأولوية العالية
- توزيع المساعدة النقدية المشروطة والموسمية أو القسائم وتوظيف البالغين في برامج الأشغال العامة بما في ذلك المشاريع التي تساهم في إعادة تأهيل البنية التحتية العامة والأصول المجتمعية في المديريات الواقعة في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وفي المناطق التي يتواجد بها سكان في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل
- توزيع الأدوات الزراعية ومستلزمات الصيد على الأسر الريفية التي ينعدم لديها الأمن الغذائي بشدة في المديريات الواقعة في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وفي المناطق التي يتواجد بها سكان في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للزيادة في عدد الأسر المستهدفة التي لديها نقاط استهلاك غذاء أكبر من 42 نقطة

491.4 مليون

استجابة الخط الثاني

خفض مستويات الجوع الشديد لدى الأسر الضعيفة من خلال ما يلي:

- توزيع المساعدة النقدية المشروطة والموسمية أو القسائم وتوظيف البالغين في برامج الأشغال العامة بما في ذلك المشاريع التي تساهم في إعادة تأهيل البنية التحتية العامة والأصول المجتمعية في المديريات الواقعة في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
- توزيع شبكات الري بالتقطير ومضخات المياه بالطاقة الشمسية في المديريات الواقعة في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
- توفير الحيوانات المجترة الصغيرة وتوزيع أدوات تربية النحل في المديريات الواقعة في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
- دعم معالجة الأغذية في الريف وتسهيل نشوء المشاريع الصغيرة في المديريات الواقعة في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
- توفير الدعم للأسر المستهدفة في المديريات الواقعة في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لمساعدة تلك الأسر على إنشاء المشاريع الأصغر

الإستهداف

بناء على التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ومراقبة مخاطر المجاعة في جميع المديريات الـ 333 مديرية تستهدف مجموعة الأمن الغذائي والزراعة تحقيق ما يلي:

- 10 ملايين شخص ممن يعانون من الانعدام الشديد للأمن الغذائي في مديريات المرحلة الرابعة وفي المناطق التي يتواجد بها سكان في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل سوف يحصلون على المساعدة الغذائية أو النقدية أو القسائم كل شهر
- 2 مليون شخص من النازحين الجدد والمستضيفين لهم في المديريات ذات الأولوية العالية سوف يحصلون على المساعدة الغذائية أو النقدية أو القسائم كل شهر
- 8 ملايين شخص ممن يعانون من الانعدام الشديد للأمن الغذائي في مديريات المرحلة الرابعة والمناطق التي بها سكان في المرحلة الخامسة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي سوف يحصلون على الأدوات الزراعية والحيوانية والسمكية
- 1.5 مليون شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مديريات المرحلة الرابعة والثالثة والمناطق التي بها سكان في المرحلة الخامسة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي سوف يستفيدون من برامج النقد مقابل العمل
- 5.3 مليون شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مديريات المرحلة الثالثة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي سوف يحصلون على المساعدة النقدية المشروطة والموسمية أو القسائم والدعم المتعلق بسبل العيش

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- توزيع المساعدة الغذائية أو النقدية أو القسائم على ما يقرب من 4.2 ملايين شخص ممن يعانون من الانعدام الشديد للأمن الغذائي شهرياً في مناطق المرحلة الرابعة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
- توزيع المساعدة الغذائية أو النقدية أو القسائم على ما يقرب من 3.2 ملايين شخص ممن يعانون من الانعدام الشديد للأمن الغذائي شهرياً في مناطق المرحلة الثالثة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
- توزيع الأدوات الزراعية والحيوانية والسمكية على 1.7 مليون شخص ممن يعانون من الانعدام الشديد للأمن الغذائي شهرياً في مناطق المرحلة الرابعة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
- توزيع الأدوات الزراعية والحيوانية والسمكية على 400,000 شخص ممن يعانون من الانعدام الشديد للأمن الغذائي شهرياً في مناطق المرحلة الثالثة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
- توفير الدعم المعيشي طويل الأجل لعدد 160,000 شخصاً في مناطق المرحلة الثالثة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي

التغذية الصحية	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	المتطلبات السنوية	الشركاء
	7.37 مليون	5.97 ملايين	320 مليون	38
	الأشخاص ذوي الحاجة الماسة: 4.4 ملايين			

هدف المجموعة القطاعية

1 التخفيف من الانتشار والوقاية من سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات والفئات السكانية الضعيفة الأخرى.

هدف المجموعة القطاعية

2 توسعة التغطية لخدمات التغذية الصحية وإزالة الحواجز التي تمنع الأسر من استخدامها.

تحتاج مجموعة التغذية الصحية إلى 320 مليون دولار خلال عام 2019م. كل الشركاء في هذه المجموعة والبالغ عددهم 38 شريكاً منخرطين في خطوط الاستجابة الأول والثاني.

استجابة الخط الأول

145.7 مليون

التخفيف من سوء التغذية بين أوساط السكان الأشد ضعفاً عن طريق:

- تحديد وإحالة الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد إلى البرامج التغذية العلاجية.
- معالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات في مراكز التغذية العلاجية.
- توفير دعم مالي، يشمل القسائم، لتغطية تكاليف الانتقال إلى المرافق العلاجية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات.
- تقديم حصص غذائية للقائمين بالرعاية في المرافق العلاجية.
- معالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم في برامج العلاج في العيادات الخارجية.
- معالجة الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط في إطار برامج التغذية التكميلية الاستهدافية.
- تقديم المشورة حول ممارسات التغذية للنساء الحوامل والمرضعات والقائمين بالرعاية.
- توفير المستلزمات التغذوية والأدوية.

لقياس أثر الخط الأول، سيقوم الشركاء بشكل خاص بتتبع النسبة المئوية للانخفاض في عدد المديريات التي تعاني من سوء تغذية الحاد بمستويات حرجة.

استجابة الخط الثاني

149.9 مليون

- التخفيف من سوء التغذية في المغذيات الدقيقة بين أوساط السكان الأشد ضعفاً عن طريق:
- توفير برامج التغذية التكميلية الشاملة للأطفال دون سن الثانية والنساء الحوامل والمرضعات في 165 مديرية من المديريات ذات الأولوية
- توفير المغذيات التكميلية الدقيقة من خلال برامج التغذية التكميلية الشاملة للأطفال دون سن الثانية في 165 مديرية من المديريات ذات الأولوية ومسحوق متعدد المغذيات الدقيقة للأطفال فوق سن الثالثة في تلك المديريات والأطفال دون سن الخامسة في المديريات المتبقية.
- علاج الأطفال دون سن الخامسة من الديدان
- تقديم مكملات فيتامين أ للأطفال دون سن الخامسة
- تقديم مكملات الحديد وحمض الفوليك للنساء الحوامل والمرضعات
- تقديم مكملات غذائية للأطفال دون سن الثانية من خلال منهج مرحلي في جميع أنحاء البلاد
- تدريب الشركاء على المسوحات المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق والمناسبة والمقيدة بإطار زمني، والتقييمات، وإدارة المعلومات والمراقبة
- تدريب عاملي تغذية الخط الأول وموظفي الصحة والمتطوعين في مجال الصحة على البرتوكولات العلاجية
- إنشاء 80 موقعاً للمراقبة في المرافق الصحية في المديريات المعرضة لخطر المجاعة واجراء المسوحات المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق والمناسبة والمقيدة بإطار زمني في المديريات المعرضة لمخاطر عالية في 22 محافظة

لقياس أثر الخط الثاني، سيقوم الشركاء بشكل خاص بتتبع النسبة المئوية للزيادة في عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يتلقون مساحيق التغذية الدقيقة.

الاستجابة الكلية للمجموعة القطاعية

24.7 مليون

الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية عبر:

- زيادة عدد مراكز التغذية العلاجية من 83 إلى 120
- توسيع نطاق تغطية برامج العلاج لمرضى العيادات الخارجية إلى 90 في المائة وبرامج التغذية التكميلية الموجهة إلى 80 في المائة
- إجراء فحص شامل عبر قياس محيط أعلى الذراع ونشر فرق متنقلة وتوسيع نطاق التوعية وتتبع إدارة الحالات ومعدلات الخطأ في المناطق المعرضة لخطر المجاعة
- توفير أطقم أدوات المياه والنظافة والصرف الصحي والفحص والعلاج للملاريا للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط

لقياس الأثر الكلي للمجموعة القطاعية، سيتتبع الشركاء بشكل خاص النسبة المئوية للزيادة في معدلات التغطية للمعالجة للحالات المرقدة وحالات الزيارات للعيادات الخارجية وبرامج التغذية التكميلية المستهدفة

الإستهداف

استناداً إلى المسوحات المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق والمناسبة والمقيدة بإطار زمني التي أجريت في 2018 وتقييمات الأمن الغذائي والتغذية في الحالات الطارئة في 15 محافظة، وإلى المسوحات المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق والمناسبة والمقيدة بإطار زمني التي أجريت في 2017 في ثلاث محافظات، و المسوحات المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق والمناسبة والمقيدة بإطار زمني الذي أجري في 2016 في محافظة واحدة وتقييم الأمن الغذائي والتغذية في الحالات الطارئة الذي أجري في 2016 في ثلاث محافظات، فإن الاستهداف في إطار مجموعة التغذية سيتم على النحو التالي:

- من بين الـ 357,487 طفلاً دون سن الخامسة الذين هم في حاجة إلى علاج من سوء التغذية الحاد الوخيم، سوف يستفيد عدد حد أدنى قدره 285,990 طفلاً من الدعم
- من بين الـ 1.68 مليون طفل دون سن الخامسة و1.1 مليون امرأة حامل ومرضعة الذين هم في حاجة إلى برامج التغذية التكميلية الاستهدافية، سوف يستفيد حد أدنى عدد 937,878 طفلاً دون سن الخامسة و639,210 من النساء الحوامل والمرضعات من الدعم
- ومن بين الـ 800,719 طفلاً دون سن الثانية والـ 1,211,146 من النساء الحوامل والمرضعات المحتاجات لبرامج التغذية التكميلية الشاملة، فإن 100 في المائة من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات المحتاجين في 107 مديريات تقع في دائرة الخطر الشديد و60 في المائة في 58 مديرية جديدة تقع في دائرة الخطر الشديد سيستفيدون من الدعم.

خلال العام 2019، ستبني المجموعة القطاعية جهودها على ما تحق من العام 2018، والذي يشمل:

- تقديم الدعم لبرامج علاج حالات سوء التغذية الحاد الوخيم في 328 مديرية وبرامج علاج حالات سوء التغذية الحاد المتوسط في 276 مديرية، بما في ذلك 83 مركز للتغذية العلاجية و3,605 برنامج علاجي لمرضى العيادات الخارجية و3,028 برنامج تغذية تكميلية استهدافية تقدم 2,806 برنامجاً منها خدمات المعالجة الفموية وبرامج التغذية التكميلية الاستهدافية في نفس المواقع، و 194 فريقا متنقلا.
- فحص وإحالة عدد 1,665,950 طفلاً و1,708,034 طفلة دون سن الخامسة للعلاج من سوء التغذية الحاد.
- علاج 345,463 من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات أو بدون مضاعفات، و 558,386 من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل و402,845 من النساء الحوامل والمرضعات اللواتي يعانين من سوء التغذية الحاد.
- تقديم المشورة والرسائل المتعلقة بممارسات التغذية إلى عدد 1,778,853 امرأة حامل والقائمين على الرعاية للأطفال دون العامين من العمر
- تقديم مسحوق مغذيات دقيقة متعددة لعدد 855,054 طفلاً دون العامين من العمر وتقديم فيتامين أ لعدد 3,424,667 طفلاً
- علاج عدد 738,865 طفلاً من الديدان وتوفير مكملات حمض الفوليك والحديد 1,191,017 للنساء الحوامل

الصحة	الأشخاص المحتاجين 19.7 مليون الأشخاص ذوي الحاجة الماسة 14 مليون	الأشخاص المستهدفين 15.8 مليون	المتطلبات السنوية 627 مليون	الشركاء 71

استجابة الخط الأول

493.5 مليون

المساعدة في توفير المكونات الأساسية لحزمة خدمات الحد الأدنى في المديريات ذات الأولوية العالية من خلال ما يلي:

- شراء وتجهيز مسبق وتوفير الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية في الوحدات والمراكز الصحية والمستشفيات
- توفير الخدمات العامة والعناية بالإصابات والوقاية من الأمراض المنقولة ومكافحتها وتوفير حزمة خدمات الحد الأدنى الأولية في مجال الصحة الإنجابية والعلاج بالرقود للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم
- توفير الرعاية الصحية المتخصصة لأمراض السرطان والفشل الكلوي
- تحصين الفئات المعرضة للخطر ضد الكوليرا (لقاح الكوليرا بالفم) والحصبة وشلل الأطفال والخناق
- إنشاء جسر جوي طبي للمرضى الذي يعانون من حالات خطيرة ولا يمكن علاجهم داخل اليمن
- برامج التدريب على الطوارئ وتوفير الوقود والمياه والحوافز للكادر الصحي

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للانخفاض في عدد حالات الكوليرا المبلغ عنها

استجابة الخط الثاني

72.2 مليون

المساعدة في ضمان أن يحصل الأشخاص من الفئات الضعيفة على طيف واسع من الخدمات الصحية في المديريات ذات الأولوية العالية من خلال ما يلي:

- دعم كافة المكونات الإضافية في حزمة خدمات الحد الأدنى بما في ذلك الرعاية الصحية بالأطفال والأمهات والوقاية من الأمراض غير المعدية والعناية بمرضاها وخدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية
- توسيع برامج التحصين ويشمل ذلك توفير معدات سلاسل التبريد والدعم التشغيلي والتدريب والحشد الاجتماعي

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للزيادة في عدد المرافق الصحية المستهدفة التي تقدم حزمة الحد الأدنى من الخدمات

الإستجابة الكاملة للمجموعة القطاعية

61.5 مليون

المساعدة في تعزيز الأنظمة الصحية والبنية التحتية للصحة في المديريات ذات الأولوية العالية من خلال ما يلي:

- تدريب الأطباء والممرضات والقابلات
- ترميم وإعادة تأهيل وتجهيز 50 بالمائة من المرافق الصحية غير العاملة
- تحسين إمدادات الأدوية وأنظمة المعلومات الصحية
- تحسين مراكز إعادة التأهيل لجرحى الحرب

لقياس أثر المجموعة الكاملة، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للزيادة في عدد الأشخاص المستفيدين من حزمة الحدّ الأدنى من الخدمات في كافة مستويات الرعاية المديريات ذات الأولوية

هدف المجموعة القطاعية

1 تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية والثانوية والمستوى الثالث بما في ذلك المستشفيات الريفية في المديريات ذات الأولوية

هدف المجموعة القطاعية

2 المساعدة في ضمان أن تكون المرافق الصحية في المديريات ذات الأولوية قادرة على الاستجابة لتفشي الأوبئة

هدف المجموعة القطاعية

3 المساعدة في استعادة المرافق الصحية المغلقة والمتضررة لوظائفها في المديريات ذات الأولوية

تحتاج مجموعة الصحة لمبلغ 627 مليون دولار لعام 2019م. من بين 71 شريك في هذه المجموعة، هناك 50 شريكاً منخرطين في استجابة الخط الأول والثاني

الإستهداف

بناء على خرائط توفر الموارد الصحية، والتقييم متعدد القطاعات للمواقع والتقييمات الأخرى في 22 محافظة، تستهدف مجموعة الصحة ما يلي:

- من بين 611,330 طفلاً دون سن العام الواحد الذين يحتاجون للتحصين، سيستفيد منهم 580,765 طفلاً من هذا الدعم
- من بين 4,930,086 امرأة في سن الإنجاب اللواتي يحتجن للرعاية الشاملة للتوليد، سوف تستفيد 3,944,068 امرأة من هذا الدعم
- من بين 788,814 امرأة حامل بحاجة لإشراف طبي ماهر عند الولادة، سوف تستفيد 378,630 امرأة من هذا الدعم
- من بين 19,720,344 شخصاً بحاجة لما لا يقل عن استشارة واحد لكل شخص في العام، سوف يستفيد 15,776,275 شخصاً من هذا الدعم

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- تقديم المشورة الصحية لعدد 11.8 مليون شخص
- تقديم الخدمات التحصينية لعدد 541,715 طفلاً
- معالجة 31,620 مريض من الإصابات من خلال الرعاية الطبية في المستشفيات
- مساعدة 223,000 امرأة أثناء الولادة
- توفير الرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة لعدد 1.2 مليون امرأة
- توفير الرعاية السريرية لعدد 992 ناجية من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
- تدريب 12,800 كادر صحي على حزمة خدمات الحد الأدنى و 1,650 قابلة على الصحة الإنجابية و 12,000 من العاملين الصحيين المجتمعيين ومتطوعات صحة المجتمع على التوعية بالنظافة الشخصية والوقاية من الأمراض

المياه الصرف الصحي والنظافة الصحية	الأشخاص المحتاجين 17.8مليون الأشخاص ذوي الحاجة الماسة 12.6 مليون	الأشخاص المستهدفين 12.6 مليون	المتطلبات السنوية 285 مليون	الشركاء 67

استجابة الخط الأول

162 مليون

المساعدة في ضمان أن الأسر النازحة حديثاً في المناطق ذات المخاطر العالية تحصل على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي من خلال ما يلي:

- توفير الوقود ومواد التعقيم وإصلاح أنظمة إمدادات المياه العامة
- نقل المياه بالشاحنات وتوفير حاويات التخزين على مستوى المجتمعات والأسر
- توفير المرشحات وحبوب الكوليرا للأسر التي تواجه مخاطر عالية
- مراقبة جودة المياه على مستوى الأسر وعلى مستوى شبكات المياه
- توفير الدعم التشغيلي وصيانة أنظمة الصرف الصحي في المناطق التي تتعرض لمخاطر عالية
- إنشاء وتفعيل حمامات الطوارئ المجتمعية
- توزيع حقائب النظافة الشخصية الأساسية وحقائب الكوليرا
- توزيع الرسائل حول الممارسات الآمنة للنظافة الشخصية في المناطق ذات المخاطر العالية
- تنفيذ حملات النظافة الطارئة

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية لانخفاض عدد الحالات المبلغ عنها للأمراض المنقولة عبر المياه بما في ذلك الكوليرا

استجابة الخط الثاني

73 مليون

توسيع خدمات المياه والصرف الصحي للأسر النازحة والمجتمعات المضيفة الضعيفة في المديريات ذات الأولوية من خلال ما يلي:

- إعادة تأهيل أنظمة المياه العامة وتحسين مراقبة ومتابعة جودة المياه
- زيادة عدد المرافق المائية التي تحصل على الوقود والدعم التشغيلي
- زيادة عدد مرافق الصرف الصحي التي تحصل على الوقود والدعم التشغيلي وخدمات الصيانة
- زيادة عدد الأسر التي تحصل على حاويات تخزين المياه
- إعادة تأهيل وتحسين حمامات الأسر
- دعم عملية تجميع والتخلص من النفايات الصلبة
- بناء قدرات الشركاء المحليين في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة وتنفيذ حملات النظافة

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد الأشخاص ذوي الحاجة الماسة للوصول إلى خدمات المياه الآمنة والصرف الصحي

الإستجابة الكاملة للمجموعة القطاعية

50 مليون

المساعدة في الحفاظ على أنظمة المياه والصرف الصحي العاملة من خلال ما يلي:

- تحسين وتعزيز أنظمة إمداد ومعالجة المياه ومراقبة جودتها
- بناء القدرات المؤسسية للمؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي
- تحسين وتطوير أنظمة الصرف الصحي
- تركيب أنظمة جمع النفايات والتخلص منها في البلديات المستهدفة
- رفع الوعي بممارسات النظافة الشخصية

لقياس الأثر الكامل للمجموعة، سيتابع الشركاء بوجه خاص استجابة المجموعة بكاملها من خلال النسبة المئوية للإزدياد في عدد شبكات المياه والصرف الصحي المحسنة

هدف المجموعة القطاعية 1

توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والمساعدة الطارئة للأشخاص الأشد ضعفاً

هدف المجموعة القطاعية 2

استعادة أنظمة المياه والصرف الصحي المستدامة وصيانتها وعلى الأخص في المناطق عالية المخاطر

تحتاج مجموعة الحماية إلى 285 مليون دولار خلال عام 2019م. من بين الشركاء الذين عددهم 67 شريكاً، كافة الشركاء منخرطون في استجابة الخط الأول والثاني

الإستهداف

بناء على تقييم الأسر من حيث المياه والصرف الصحي والنظافة والتقييم الموقعي متعدد الكتل ومسوحات سمارت وبيانات المراضة eDews، تستهدف مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة ما يلي:

- 10.7 مليون شخص سوف يستفيدون من أنظمة المياه العامة المحسنة
- 5.5 مليون شخص سوف يستفيدون من أنظمة الصرف الصحي العامة المحسنة
- 4.8 مليون شخص سوف يستفيدون من إمدادات المياه الطارئة
- 1.1 مليون شخص في 102 مديرية يتهددها شبح المجاعة سوف يستفيدون من خدمات الصرف الصحي
- 4.1 مليون شخص في 192 مديرية معرضة لخطر الكوليرا سوف يحصلون على مياه الشرب الآمنة
- 7.2 مليون شخص سوف يحصلون على مواد النظافة الشخصية والتوعية بها

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- دعم مرافق أنظمة إمدادات المياه العامة وبما يخدم 7.9 ملايين شخص
- دعم مرافق الصرف الصحي العامة التي تخدم 3.9 ملايين شخص
- توفير مواد النظافة الشخصية لعدد 6.7 مليون شخص
- نشر فرق الاستجابة السريعة للاستجابة لعدد 140,000 بلاغ حول إصابات بالكوليرا
- توفير إمدادات المياه الطارئة لعدد 1.3 مليون شخص نازح
- توفير خدمات الصرف الصحي الطارئة لعدد 900,000 شخصاً

التعليم	الأشخاص المحتاجين 4.7 ملايين الأشخاص ذوي الحاجة الماسة 3.7 ملايين	الأشخاص المستهدفين 2.7 ملايين	المتطلبات السنوية 105مليون	الشركاء 48

استجابة الخط الأول

64 مليون

المساعدة في ضمان بقاء المدارس مفتوحة وعاملة من خلال ما يلي:

- توفير الحوافز للمعلمين الذين لا يتم دفع رواتبهم
- توفير الوجبات المدرسية للبنين والبنات
- إنشاء فصول دراسية مؤقتة للأطفال النازحين
- توزيع المستلزمات والكتب ومواد النظافة والأثاث والتوريدات اللازمة للمدارس المستهدفة
- توفير البرامج التخصصية التي ترتكز على الطفل في المناطق الأشد تأثراً
- تيسير الاختبارات الوطنية

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد المدارس العاملة

استجابة الخط الثاني

33 مليون

المساعدة في استعادة المدارس المتضررة والمدمرة من خلال ما يلي:

- إعادة تأهيل المباني بما في ذلك إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة
- تدريب الكادر التعليمي المتخصص على جمع البيانات في حالات الطوارئ وتحليلها

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد الأطفال المستمرين في التعليم الرسمي

الإستجابة الكاملة للمجموعة القطاعية

8.4 ملايين

المساعدة في تعزيز التدريس والإدارة في المدارس وتحسين الخدمات التعليمية من خلال ما يلي:

- تدريب المعلمين ومدراء المدارس والمشرفين ومجالس الآباء والأمهات

لقياس أثر المجموعة الكاملة، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد المدرسين الذين ينخرطون في التدريس مما لا يقل عن 80% من الأيام الدراسية

هدف المجموعة القطاعية

1 المساعدة في الحفاظ على الخدمات التعليمية الأساسية وعلى الأخص في المناطق التي تضررت فيها المدارس أو أغلقت أو لم تعد قادرة على العمل بشكل كامل بسبب شحة الموازنة أو عدم صرف الرواتب أو أي معوقات أخرى متعلقة بالصراع

تحتاج مجموعة التعليم إلى 105 مليون دولار خلال عام 2019م. من بين 48 شريكاً في هذه الكتلة، ينخرط 30 شريكاً منهم في استجابة الخط الأول

الإستهداف

بناء على التقييم متعدد القطاعات للمواقع وأرقام فريق عمل حركة السكان وسجلات القيد لدى وزارة التربية والتعليم والبيانات الميدانية فإن مجموعة التعليم تستهدف ما يلي:

- 142,000 معلماً ومعلمة لا يستلمون رواتبهم في 11 محافظة سيحصلون على حوافز مالية
- 63,500 طفلاً سيستفيدون من فضاءات التعلم المؤقتة
- 1,500,000 طفلاً سيستفيدون من الوسائل التعليمية
- 950,000 طفلاً سيحصلون على الوجبات المدرسية
- 795,000 طفلاً سيستفيدون من البرامج التخصصية التي ترتكز على احتياجات الاطفال
- 394,000 طفلاً سيستفيدون من المدارس المعاد تأهيلها

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- إعادة تأهيل عدد 1,193 مدرسة وبما يخدم 417,819 طفلاً
- توفير الوجبات لعدد 432,521 طفلاً
- توزيع المواد التعليمية وبما يخدم 171,299 طفلاً
- توفير البرامج المتخصصة لعدد 181,430 طفلاً
- توفير الفصول التعليمية المؤقتة لعدد 48,868 طفلاً
- توفير الخدمات التخصصية وبما يفيد 463,856 طفلاً

المأوى وإدارة المواقع

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	المتطلبات السنوية	الشركاء
6.7 ملايين	3 ملايين	222 مليون	90
الأشخاص ذوي الحاجة الماسة: 4.5 ملايين			

هدف المجموعة القطاعية

1. توفير إيواء آمن ومناسبة وكذلك المواد الأساسية للأسر النازحة والأشد ضعفاً

هدف المجموعة القطاعية

2 تنسيق إيصال حزمة الحد الأدنى من الخدمات للتجمعات الطارئة وتجمعات النازحين التي تفتقر إلى الخدمات

تحتاج مجموعة قطاع المأوى وإدارة المواقع إلى 222 مليون دولار أمريكي لعام 2019 من مجموع الشركاء في هذه الكتلة والبالغ عددهم 90 شريكاً ينخرط 61 منهم في خطي الاستجابة الأول والثاني

استجابة الخط الأول

206 مليون

توفير المستلزمات الأساسية وتنسيق الدعم والخدمات للأسر التي نزحت حديثا والأشد ضعفا في المواقع الجماعية عن طريق:

- توزيع مجموعات المأوى المنزلية والطارئة ومنح مستلزمات الشتاء حينما كان ذلك ملائماً
- تحديد الثغرات في إيصال الخدمات الأساسية للتجمعات الطارئة وتجمعات النازحين التي تفتقر إلى الخدمات والتنسيق مع الشركاء والمجتمعات المحلية لتغطية هذه الخدمات.
- تقديم إعانات الإيجار والمنح النقدية المناسبة في الحالات المناسبة لإعادة تأهيل المنازل المتضررة
- بناء وإعادة تأهيل مأوى مؤقت في المناطق التي تتطلب فيها الأسر حماية ودعماً اضافياً

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المؤية للإزدياد في عدد تجمعات النازحين التي تفتقر إلى الخدمات حيث تتوفر حزمة الحد الأدنى من الخدمات

استجابة الخط الثاني

2 مليون

المساعدة في تحسين ظروف العيش للأسر التي تعيش في تجمعات النازحين ومراكزالإيواء انتقالية من خلال:

- توفير الدعم في مجال الصيانة وتحسينات المأوى

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص الإزدياد في عدد الأسر المستفيدة من تحسن حالة المأوى

الإستجابة الكاملة للمجموعة القطاعية

14 مليون

زيادة استدامة ترتيبات المأوى من خلال:

- تقديم منح نقدية لإعادة بناء المنازل المتضررة

لقياس أثر المجموعة الكاملة، سيتابع الشركاء بشكل خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد العائدين الذين حصلوا على سكن ملائم

الإستهداف

استنادا إلى التقييمات الأساسية لإدارة الموقع في 1,200 موقع والتقييمات متعددة القطاعات للمواقع، تقوم مجموعة المأوى وإدارة المواقع بالاستهداف على النحو التالي:

- 489 تجمع للنازحين في 39 مديرية في 12 محافظة ستحصل على الحد الأدنى من حزم الخدمات
- 941,000 شخصاً في 177 مديرية في 21 محافظة سيحصلون على أطقم الأدوات المنزلية للأسرة، 491,000 شخصاً في 157 مديرية في 19 محافظة سيحصلون على أطقم أدوات الإيواء الطارئ و 412,000 شخصاً في 110 مديرية في 18 محافظة سيحصلون على منح مالية لشراء مستلزمات الشتاء.
- 598,000 شخصاً في 140 مديرية في 20 محافظة سيحصلون على مساعدات مالية لدفع الإيجار و 150,000 شخصاً في 140 مديرية في 14 محافظة سيحصلون على منح مالية للأسر
- 125,000 شخصاً في 110 مديرية في 18 محافظة سيحصلون على منح مالية لإعادة تأهيل/ إعادة إعمار المنازل المدمرة
- 84,000 شخصاً في 76 مديرية في 17 محافظة سيتم إيواءهم في ملاجئ انتقالية و 107,000 شخصاً في 39 مديرية في 12 محافظة سيحصلون على دعم للصيانة

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- توزيع مجموعات المستلزمات المنزلية لـ 554,000 شخصاً ومنح نقدية لـ 29,000 شخصاً لشراء المستلزمات المنزلية
- توزيع مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ لـ 136,000 شخص وكذلك منح نقدية لـ 13,000 شخص للحصول على مأوى في حالات الطوارئ
- توزيع اعانات الايجار لعدد 380,000 شخص
- توزيع أطقم المستلزمات الشتوية لـ 46,000 شخصاً ومنح نقدية لـ 15,000 شخصاً
- توزيع المنح النقدية لـ 830 شخصاً لإعادة تأهيل 120 منزل متضرر.
- بناء ملاجئ انتقالية لـ 11,000 شخص

الحماية	الأشخاص المحتاجين 14.4 مليون	الأشخاص المستهدفين 4.8 ملايين	المتطلبات السنوية 153 مليون	الشركاء 69
	الأشخاص ذوي الحاجة الماسة 8.2 ملايين			

هدف المجموعة القطاعية

1 توفير المساعدة المتخصصة للأشخاص ذي الاحتياجات الخاصة في مجال الحماية بما في ذلك ضحايا العنف

هدف المجموعة القطاعية

2 دعم المراكز والبرامج المجتمعية وشبكات الحماية

تحتاج مجموعة قطاع الحماية إلى 153 مليون دولار خلال عام 2019م. كافة الشركاء البالغ عددهم 69 شريكاً في هذه المجموعة القطاعية منخرطون في استجابة الخط الأول والثاني.

98.6 مليون

استجابة الخط الأول

المساعدة في معالجة الاحتياجات الفورية المتعلقة بالحماية للأشخاص شديدي الضعف من خلال ما يلي:

- تحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وإحالتهم إلى مقدمي الخدمات
- مساعدة الأشخاص الذين ليس لديهم وثائق وإحالتهم إلى السلطات المناسبة
- توزيع المساعدة النقدية على الأشخاص والأسر الذين هم في حالة خطر شديد
- توزيع أطقم المواد الإنتقالية وأطقم مواد حفظ الكرامة للأسرة.
- تنظيف الأراضي الملوثة والتخلص من الذخائر غير المنفجرة ورفع الوعي بمخاطر الألغام

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد الأشخاص المعرضين للخطر الذين حصلوا على المساعدة في مجال الحماية أو الخدمات المتخصصة

50.9 مليون

استجابة الخط الثاني

تسهيل عمل مبادرات التضامن التي يقودها المجتمع من خلال ما يلي:

- تدريب المتطوعين المجتمعيين ومقدمي الخدمات على السلامة وحل النزاعات والوقاية من العنف
- دعم البرامج المجتمعية بما في ذلك مبادرات المهارات وسبل العيش لضحايا العنف

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد المتطوعين المتدربين

3.5 ملايين

الإستجابة الكاملة للمجموعة القطاعية

مساعدة المجتمعات في وقاية ومعالجة مشاكل الحماية من خلال ما يلي:

- بناء قدرات الشركاء والمؤسسات على المستوى الوطني وعلى مستوى المديريات والمجتمعات للترويج للسلامة ودعم الناجين من العنف والمساعدة في حل النزاعات على المستوى المحلي

لقياس أثر مجموعة القطاع بكاملها، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد المجتمعات ذات الأولوية حيث تتوفر الخدمات المتخصصة

الإستهداف

بناء على التقييم متعدد القطاعات للمواقع في 22 محافظة، تستهدف مجموعة قطاع الحماية ما يلي:

- 187,622 شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة بما فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف سوف يستفيدون من الخدمات المتخصصة
- 115,358 شخصاً سوف يحصلون على المساعدة النقدية فيما يتعلق بالحماية
- سوف يتم توزيع 140,101 طقم مواد انتقالية وطقم مواد حفظ الكرامة للأسر.
- 1.7 مليون شخص سوف يستفيدون من التوعية بمخاطر الألغام
- 10 مليون متر مربع من الأراضي الملوثة سيتم تطهيرها
- 14,500 متطوعاً مجتمعياً ومقدم خدمات سيتلقون التدريب على حل النزاعات والمرونة والسلامة ومنع ممارسة العنف
- 2.5 مليون شخص سيستفيدون من البرامج والمبادرات المجتمعية

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- تحديد وإحالة وتقديم الخدمات المتخصصة لما يزيد عن 52,000 شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم النساء والأطفال
- توفير المساعدة النقدية المتعلقة بالحماية لما يزيد على 60,133 أسرة
- توزيع ما يربو على 120,350 من أطقم المواد الإنتقالية وأطقم مواد حفظ الكرامة للأسرة
- التوعية بمخاطر الألغام لما يزيد على 2.1 مليون شخص
- مسح وتنظيف ما يزيد على 6.3 مليون متر مربع من الأراضي
- تدريب ما يزيد على 13,643 متطوعاً مجتمعياً ومقدم خدمات
- دعم البرامج والمبادرات المجتمعية لما يزيد على 1.1 مليون شخص

مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	المتطلبات السنوية	الشركاء
170 ألف	170 ألف	122 مليون	17
الأشخاص ذوي الحاجة الماسة 170 ألف			

هدف المجموعة القطاعية

1 تسهيل الحلول الدائمة بما فيها من برامج العودة التلقائية المعانة والعودة الإنسانية الطوعية

هدف المجموعة القطاعية

2 تقديم المساعدة المنقذة للأرواح والمتعددة القطاعات والدعم التخصصي للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من ذوي الحاجة الشديدة

يحتاج الشركاء العاملين في مجال اللجوء والهجرة إلى 122 مليون دولار أمريكي خلال عام 2019. كل الشركاء في هذه المجموعة القطاعية والبالغ عددهم 17 شريكاً منخرطين في استجابة الخط الأول

استجابة الخط الأول

91 مليون

تقديم المساعدات المنقذة للأرواح، بالتعاون مع السلطات، للفئات الضعيفة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من خلال ما يلي:

- تسهيل العودة الطوعية للاجئين والمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية
- توزيع المساعدات الغذائية ومياه الشرب
- تقديم الخدمات الصحية، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، والإيواء الأساسية
- توزيع المساعدات المباشرة
- تسجيل وتوثيق الوافدين الجدد

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص عدد الأشخاص العائدين إلى بلدانهم الأصلية بصورة طوعية

استجابة الخط الثاني

30.5 مليون

تقديم المساعدات المتخصصة بالتعاون مع السلطات للنساء المعرضات للخطر والحوامل والمرضعات والمسنين والأحداث غير المصحوبين بذويهم وذوي الحالات المرضية الخطيرة وذوي الإعاقة وذلك من خلال ما يلي:

- إحالة الفئات الأضعف من الأطفال بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال ذوي الإعاقة إلى الخدمات التخصصية
- تسهيل عملية التعليم في المواقع المتفق عليها مع السلطات
- المساعدة في بناء القدرات لسلطات السواحل ووكالات التسجيل والأطراف المعنية، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد الأشخاص المعنيين المستفيدين من واحد على الأقل من أشكال المساعدات المتخصصة

الإستهداف

بناءً على التقييم متعدد القطاعات للمواقع، واستبيان الحماية الأولي، ومصفوفة تتبع النزوح، فان المجموعة المتعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين تستهدف ما يلي:

- من بين ما يقدر بـ 422,355 لاجئ وطالب لجوء ومهاجر في اليمن، هنالك 170,000 شخص سيتلقى نوع ما من المساعدات (وهذا العدد سيتم تعديله بناءً على عملية إعادة التقييم المستمرة)

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- تم الوصول بالدعم إلى أكثر من 180,000 شخص مستهدف.
- تسهيل العودة الطوعية لـ 3,548 لاجئ ومهاجر إلى بلدانهم الأصلية
- تقديم المأوى لـ 8,487 لاجئ في مخيم خراز في محافظة لحج
- تقديم المساعدات العلاجية المنقذة للأرواح لعدد 87,769 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، والمساعدات النقدية لعدد 6,551 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، والدعم التعليمي لعدد 10,997 شخص من اللاجئين وأطفال المجتمع المستضيفة
- تسجيل 31,848 مهاجر لغرض الوصول الى خدمات العودة والخدمات الأساسية وغيرها من المساعدات

آلية الاستجابة السريعة	الأشخاص المحتاجين 1.9 مليون الأشخاص ذوي الحاجة الماسة 1.9 مليون	الأشخاص المستهدفين 1.9 مليون	المتطلبات السنوية 49 مليون	الشركاء 22

هدف المجموعة القطاعية

1 تقديم المساعدات الطارئة المنقذة للأرواح والعاجلة للأسر حديثة النزوح وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها وللعائدين المعدمين

تحتاج آلية الاستجابة السريعة إلى 49 مليون دولار خلال عام 2019. كل الشركاء في هذه المجموعة والبالغ عددهم 22 شريكاً منخرطين في خط الاستجابة الأول

استجابة الخط الأول

48.6 مليون

توزيع المواد الطارئة المنقذة للأرواح العاجلة والمساعدات النقدية للأسر المتنقلة أو تلك التي في مناطق يصعب الوصول إليها أو العائدين إلى منازلهم أو التي تم إيقافها في نقاط التفتيش أو التي تركت في خطوط المواجهة من خلال ما يلي:

- التجهيز المسبق للإمدادات في وحدات التخزين المتنقلة والمواقع الآمنة والتي يمكن الوصول اليها
- تفعيل الفرق وتوزيع المواد من حصص الاستجابة الفورية ومواد النظافة الصحية الأساسية في غضون 72 ساعة من تلقي والتحقق من المعلومات المتعلقة بحركة النازحين ومواقعهم (المرحلة 1)
- تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض وغير ذلك من أشكال الدعم بما في ذلك أطقم أدوات المأوى والمواد غير الغذائية ومواد النظافة الصحية للنازحين الجدد لما يكفي لـ 3-1 أشهر بعد التحقق والتقييم السريعين للاحتياجات (المرحلة 2)
- تيسير عمليات تقييم الاحتياجات السريعة حالما تنتهي عمليات التوزيع الأولى لتحريك استجابات المجموعة للخط الأول والخط الثاني
- توزيع حصص الاستجابة الفورية ومواد النظافة الصحية وأدوات حفظ الكرامة لأشدّ العائدين عوزاً خلال 72 ساعة من تلقي المعلومات عن مواقع أولئك العائدين.

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد الأشخاص النازحين حديثاً والأسر العائدة التي تلقت مواد آلية الاستجابة السريعة

الإستهداف

واستنادا إلى تتبع النزوح في حالات الطوارئ وأداة تقييم الوضع الأولي، تستهدف آلية الاستجابة السريعة ما يلي:

- 1,2 مليون شخص من حديثي النزوح سيتلقون أطقم مواد آلية الاستجابة السريعة
- 750,000 شخص من العائدين الأشد ضعفا المحددين من خلال مراكز التسجيل سيتلقون أطقم مواد آلية الاستجابة السريعة
- 480,000 من أشد النازحين ضعفاً سيستفيدون من المنح النقدية والدعم المختلف بما يشمل أطقم مواد الإيواء والمواد غير الغذائية ومستلزمات النظافة

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- توزيع 167,000 من أطقم أدوات آلية الاستجابة السريعة إلى 1,002,000 شخص
- توفير تحويلات نقدية متعددة الأغراض إلى أكثر من 28,000 أسرة

الإمداد والتموين

المتطلبات السنوية
69 مليون

الشركاء
90

هدف المجموعة القطاعية

1 تقديم منظومة متكاملة من الدعم والخدمات الخاصة بالتموين والإمداد تتضمن نقل البضائع والمسافرين وخدمات التخزين للشركاء العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء البلاد

تحتاج مجموعة قطاع التموين والإمداد إلى69 مليون دولار خلال عام 2019. كل الشركاء في هذه المجموعة القطاعية والبالغ عددهم 90 شريكاً منخرطون في استجابة الخط الأول

استجابة الخط الأول

58.5 مليون

دعم العمليات الإنسانية في عموم محافظات اليمن من خلال ما يلي:

- تسهيل نقل البضائع بحراً وجواً إلى اليمن، والنقل البري للبضائع داخل البلاد
- تسهيل عمليات التخزين المؤقت للبضائع في اليمن
- تقديم خدمات النقل البحري للمسافرين بين جيبوتي وعدن
- تقديم خدمات النقل الجوي للبضائع والمسافرين عبر خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية UNHAS بين صنعاء وعدن وجيبوتي وعمّان
- توفير منشأة دائمة للوقود وتوفير مادة الديزل للمنشآت الصحية ومنشآت المياه والصرف الصحي ومحطات الكهرباء الرئيسية التي تدعم البنية التحتية المدنية

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد المنظمات الإنسانية التي تستخدم خدمات التموين والإمداد العمومية

استجابة الخط الثاني

10 ملايين

تسهيل إيصال المواد والشحنات الإنسانية المنقذة للأرواح إلى المناطق ذات الاولوية القصوى من خلال ما يلي:

- تأهيل الأقسام الرئيسية في ميناء الحديدة وتوسيع نطاق البنية التحتية للإمداد والتموين لنقاط الدخول التي تستقبل حجم هائل من الإمدادات شاملة صنعاء وعدن.
- الحصول على المعدات لرفع قدرة الميناء في مناولة شحنات البضائع

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في حجم قدرة تناول شحنات البضائع في نقاط الدخول الرئيسية

الإستهداف

بناءً على مسوحات الشركاء، تستهدف مجموعة قطاع التموين والإمداد ما يلي:

- سيتم نقل 10,000 طن متري من مواد الإغاثة
- سيتم تخزين 10,000 طن متري من المواد الإغاثية
- سيتم نقل 500 مسافر عن طريق البحر
- سيتم نقل 12,000 مسافر عن طريق الجو
- سيتم توزيع 40 مليون لتر من مادة الديزل للمنشآت الصحية ومنشآت المياه والصرف الصحي

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- نقل 12,078 مسافراً من 72 منظمة على متن رحلات خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية UNHAS وإجراء 40 اخلاء طبي
- نقل 537 مسافراً من 26 منظمة على متن سفن برنامج الأغذية العالمي
- نقل 2,431 طن متري من الحمولة بحراً، و 1,079 طن متري جواً، و 13,647 طن متري براً
- تخزين 15,500 طن متري في الحديدة وعدن وصنعاء لصالح 17 منظمة
- توفير 27,410,412 لتر من مادة الديزل للمراكز الصحية ومؤسسات المياه ومراكز التلقيح

خدمات الاتصالات في الطوارئ	المتطلبات السنوية 5.5 ملايين	الشركاء 38

هدف المجموعة القطاعية

1 توفير خدمات الاتصالات في الطوارئ للشركاء العاملين في المجال الإنساني في كافة أنحاء البلد

تحتاج مجموعة قطاع الاتصالات في الطوارئ لمبلغ 5.5 ملايين دولار أمريكي في عام 2019م

استجابة الخط الأول

3.8 ملايين

توفير خدمات الاتصالات الموثوق بها للشركاء العاملين في المجال الإنساني من خلال ما يلي:

- إنشاء وتجهيز وصيانة مراكز الاتصالات في الطوارئ
- ترتيب اتفاقيات احتياطية مع مقدمي الخدمات المحليين
- توفير خدمات الاتصالات الخاصة للاستجابة في منطقة الحديدة

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء النسبة المئوية للإزدياد في عدد المستخدمين الراضين عن خدمات الاتصالات في الطوارئ.

استجابة الخط الثاني

1.7 مليون

تحديث وتوسيع خدمات الاتصالات المقدمة للشركاء العاملين في المجال الإنساني من خلال ما يلي:

- توسيع مكاتب الخدمات في الميدان
- تقديم التدريب المحلي والدولي للموظفين المحليين ومقدمي الخدمات
- إعادة تأهيل وتحديث مراكز الاتصالات

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد الحوادث الجسيمة المبلغة إلى مكاتب خدمة العملاء في مراكز الاتصالات في الطوارئ والتي يتم حلها خلال 24 ساعة

الإستهداف

- بناء على تقييمات مجموعة قطاع الاتصالات في الطوارئ في خمسة مراكز في ثلاث محافظات، تستهدف مجموعة قطاع الاتصالات في الطوارئ تحقيق ما يلي:
- سوف يستفيد 38 شريكاً بمن فيهم 22 منظمة غير حكومية و 16 وكالة من وكالات الأمم المتحدة من خدمات الاتصالات في الطوارئ في صنعاء والحديدة وإب وعدن وصعده والمكلا والمخاء والتربة.

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- إنشاء وصيانة 25 مركز عمليات اتصالات للاستجابة لوباء الكوليرا
- افتتاح ستة مراكز ربط شبكي انترنت في الطوارئ في الحديدة وصعده وعدن
- تحديث البنية التحتية للشبكة في مركزي إب والحديدة
- إنشاء مكتب مساعدة لخدمة الاتصالات في الطوارئ في صنعاء
- القيام ببناء قدرات الموظفين في مجال تقنية المعلومات

التنسيق	المتطلبات السنوية	الشركاء
	26 مليون	242

هدف المجموعة القطاعية

1 تيسير التخطيط والعمل الإنساني المبني على المبادئ والمعلومات والمناصرة.

تحتاج مجموعة قطاع التنسيق لـ 26 مليون دولار أمريكي لعام 2019م

استجابة الخط الأول

25 مليون

تيسير القدرات والكفاءات التخطيطية الأساسية من خلال ما يلي:

- توفير الدعم من خلال العمل كسكرتارية للمنسق الإنساني والفريق القطري الإنساني
- توفير كافة أشكال الدعم الممكن مباشرة إلى المجموعات القطاعية وتيسير آليات التنسيق بين المجموعات القطاعية

تيسير إعداد دورة البرنامج الإنساني بما في ذلك أعمال التقييم واللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية

- تيسير عمل المراكز العملياتية بما في ذلك قواعد البيانات المشتركة
- إنشاء وتيسير نماذج وآليات الطوارئ المناسبة التي تشمل مفاهيم العمليات في حالات الطوارئ وغرف عمليات الطوارئ
- تقديم كافة أشكال الدعم الممكن لتوسيع الوصول الإنساني وإيجاد البيئة العملياتية المساعدة
- تيسير التواصل بين الجانب المدني والأمني بما في ذلك آليات التنسيق لمنع إستهداف المواقع
- إدارة الصندوق الإنساني في اليمن
- تحديد وتعزيز الإجراءات الملموسة لتحسين المسائلة أمام السكان المتضررين
- تعقب المساهمات المختلفة في العمليات الإنسانية ووضع المعايير للتقارير المرفوعة للمانحين
- تنسيق أعمال المراقبة التي تقوم بها الأطراف الخارجية

لقياس أثر الخط الأول، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المؤية للإزدياد في عدد المناطق التي يمكن الوصول إليها

استجابة الخط الثاني

1 مليون

تيسير توسيع أدوار المنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص الوطني في العمليات الإنسانية من خلال ما يلي:

- العمل مع الكيانات التجارية وشركات النقل والجمعيات الخيرية والأوقاف
- بناء القدرات الفنية للمنظمات غير الحكومية الوطنية

لقياس أثر الخط الثاني، سيتابع الشركاء بوجه خاص النسبة المئوية للإزدياد في عدد الشركاء الوطنيين الحاصلين على التمويل من خلال خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن

الإستهداف

بناء على مسوحات الشركاء، تستهدف مجموعة قطاع التنسيق تحقيق ما يلي:

- سوف يحصل كافة النظراء المنخرطين في العمليات الإنسانية على تحديثات منتظمة وتحليل الوضع
- كافة الشركاء الإنسانيين المعنيين في نظام المجموعات القطاعية سيحصلون على الدعم السريع في الوقت المحدد
- كافة المانحين المساهمين في العمليات سوف يحصلون على المعلومات السريعة في الوقت المحدد

خلال عام 2019، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام 2018 والتي تشمل:

- نشر 6 ملخصات بالمعلومات الإنسانية كل شهرين و 15 لمحة إنسانية و 7 لمحات عن التمويل و 9 ملخصات لمعلومات التواجد لخارطة عمل المنظمات (من يفعل ماذا وأين؟) و44 تقريراً بالمستجدات الإنسانية و 19 إنذار يتعلق بالوصول و 17 تقرير للأوضاع.
- نشر ملخصات بالمعلومات تفاعلية حول الاحتياجات والخطط والاستجابات على المواقع الإلكترونية ذات الصلة
- تطوير خطة الجاهزية لكامل البلد
- تيسير تزمين ووضع أولويات خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018م.
- تيسير التقييم متعدد القطاعات للمواقع في 6,791 موقعاً في مختلف أنحاء البلد
- إنشاء غرفة عمليات طوارئ لمحافظة الحديدة وتيسير استكمال وضع مفهوم طارئ للعمليات
- تيسير آلية الاستجابة السريعة
- تيسير المنح الرئيسية لخطة الاستجابة الإنسانية
- تيسير مخصصين إحتياطيين ومخصصات موحدة لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعدد 72 شريكاً
- نشر المستجدات العامة المنتظمة وتقارير الأوضاع المتعلقة بالحالة الإنسانية

الجزء الثالث: الملحق

الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والأهداف

الأهداف الاستراتيجية،

المؤشرات والأهداف

الاهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2019م

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأثر	خط الأساس 2018م	الهدف 2019
الهدف الاستراتيجي1: مساعدة ملايين اليمنيين المعوزين في التغلب على الجوع	النسبة المئوية للانخفاض في عدد المديريات المصنفة في المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل والمناطق التي يوجد بها سكان مصنفين في المرحلة 5 من التصنيف المرحلي المتكامل	190 مديرية	150 مديرية (20% انخفاض)
الهدف الاستراتيجي2: منع حالات تفشي واسعة النطاق للكوليرا والأمراض المعدية	النسبة المئوية للانخفاض في عدد حالات التفشي للكوليرا الأمراض المعدية	192 مديرية	172 مديرية (10% انخفاض)
الهدف الاستراتيجي3: تعزيز جهود حفظ كرامة الأسر النازحة التي تعيش في التجمعات السكانية للنازحين	النسبة المئوية للزيادة في عدد مواقع النازحين التي يتم فيها تقديم حزمة الحد الأدنى من الخدمات	0%	45%
الهدف الاستراتيجي3: التخفيف من مخاطر النزوح والعنف ضد المدنيين وتسهيل تعافي المصابين بحوادث جراء الصراع	النسبة المئوية للانخفاض في عدد الحوادث باصابات مدنية	36.5%	32.9%
الهدف الاستراتيجي5: الحفاظ على قدرة مؤسسات القطاع العام على تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح	النسبة المئوية للمساعدات الإنسانية المقدمة عبر مؤسسات القطاع العام	15%	35%

مؤشرات الاثر للمجموعات القطاعية

الأمن الغذائي والزراعة

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المئوية للزيادة في عدد الأسر المستهدفة التي لديها نقاط استهلاك غذاء أكبر من 42 نقطة	33%	50%	1.7 مليار دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للانخفاض في عدد الأسر التي تبيع أصولها لشراء الغذاء	31%	16%	491.4 مليون دولار أمريكي

التغذية

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المئوية للانخفاض في عدد المديريات التي تعاني من سوء تغذية الحاد بمستويات حرجة.	91 مديرية	45% مديرية (50% للإنخفاض)	145.7 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للزيادة في عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يتلقون مساحيق التغذية الدقيقة.	48.60%	60%	149.9 مليون دولار أمريكي

الاستجابة الكلية للمجموعة	لنسبة المئوية للزيادة في معدلات التغطية للمعالجة للحالات المرقدة وحالات الزيارات للعيادات الخارجية وبرامج التغذية التكميلية المستهدفة	90% سوء التغذية الحاد الوخيم بدون مضاعفات و30% سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات و38% لسوء التغذية المتوسط	95% سوء التغذية الحاد الوخيم بدون مضاعفات و60% سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات و62% لسوء التغذية المتوسط	24.7 مليون دولار أمريكي

التغذية الصحية

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المئوية للانخفاض في عدد المديريات التي تعاني من سوء تغذية الحاد بمستويات حرجة.	91 مديرية	45% مديرية (50% للإنخفاض)	145.7 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للزيادة في عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يتلقون مساحيق التغذية الدقيقة.	48.60%	60%	149.9 مليون دولار أمريكي
الاستجابة الكلية للمجموعة	لنسبة المئوية للزيادة في معدلات التغطية للمعالجة للحالات المرقدة وحالات الزيارات للعيادات الخارجية وبرامج التغذية التكميلية المستهدفة	90% سوء التغذية الحاد الوخيم بدون مضاعفات و30% سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات و38% لسوء التغذية المتوسط	95% سوء التغذية الحاد الوخيم بدون مضاعفات و60% سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات و62% لسوء التغذية المتوسط	24.7 مليون دولار أمريكي

المياه والصرف الصحي والنظافة

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المئوية للإنخفاض في عدد حالات تفشي الأمراض المعدية بما في ذلك الكوليرا	369,000 حالة	295,200 حالة (20% انخفاض)	162 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للإزدياد في عدد الأشخاص ذوي الحاجة الماسة للوصول إلى خدمات المياه الآمنة والصرف الصحي	12.6 مليون شخص لهم احتياجات ماسة	11 مليون (14% انخفاض)	73 مليون دولار أمريكي
الاستجابة الكلية للمجموعة	النسبة المئوية للإزدياد في عدد شبكات المياه والصرف الصحي المحسنة	522	1,247 (138% زيادة)	50 مليون دولار أمريكي

الحماية

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المئوية للإزدياد في عدد الأشخاص المعرضين للخطر الذين حصلوا على المساعدة في مجال الحماية أو الخدمات المتخصصة.	36%	26%	98.6 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للإزدياد في عدد المتطوعين المتدربين	17%	30%	50.9 مليون دولار أمريكي
الاستجابة الكلية للمجموعة	النسبة المئوية للإزدياد في عدد المجتمعات ذات الأولوية حيث تتوفر الخدمات المتخصصة	93%	93%	3.5 ملايين دولار أمريكي

التعليم

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المئوية للإزدياد في عدد المدارس العاملة	35%	60%	64 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للإزدياد في عدد المدارس العاملة	75%	80%	33 مليون دولار أمريكي
الاستجابة الكلية للمجموعة	النسبة المئوية للإزدياد في عدد المدرسين الذين ينخرطون في التدريس مما لا يقل عن 80 في المائة من الأيام الدراسية	65%	70%	8.4 ملايين دولار أمريكي

المأوى والمواد غير الغذائية

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المؤية للإزدياد في عدد تجمعات النازحين التي تفتقر إلى الخدمات حيث تتوفر حزمة الحد الأدنى من الخدمات	11%	51%	206 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	الإزدياد في عدد الأسر المستفيدة من تحسن حالة المأوى	0%	36%	2 مليون دولار أمريكي
الاستجابة الكلية للمجموعة	النسبة المئوية للإزدياد في عدد العائدين الذين حصلوا على سكن ملائم	1%	10%	14 مليون دولار أمريكي

متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	عدد الأشخاص المعنيين العائدين إلى بلدانهم الأصلية بصورة طوعية	3,548	13,000 (266% زيادة)	91 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للازدياد في عدد الأشخاص المعنيين المستفيدين من واحد على الأقل من أشكال المساعدات المتخصصة	2,223	10,256 (361% زيادة)	30.5 مليون دولار أمريكي

* عكس تقديرات يناير - نوفمبر 2018م

آلية الاستجابة السريعة

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	الزيادة في النسبة المئوية لعدد الأسر النازحة والعائدة حديثاً إلى ديارها والتي تلقت مواد آلية الاستجابة السريعة	167,000 أسرة	380,000 أسرة (127% زيادة)	48.6 مليون دولار أمريكي

الإمداد والتموين

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المئوية للإزدياد في عدد المنظمات الإنسانية التي تستخدم خدمات التموين والإمداد العمومية	80%	90%	58.5 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للإزدياد في حجم قدرة تناول شحنات البضائع في نقاط الدخول الرئيسية	NA	30%	10 ملايين دولار أمريكي

الاتصالات الطارئة

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المئوية للإزدياد في عدد المستخدمين الراضين عن خدمات الاتصالات في الطوارئ.	87%	90%	3.8 ملايين دولار أمريكي
خط الإستجابة الثاني	النسبة المئوية للإزدياد في عدد الحوادث الجسيمة المبلغة إلى مكاتب خدمة العملاء في مراكز الاتصالات في الطوارئ والتي يتم حلها خلال 24 ساعة.	70%	80%	1.7 مليون دولار أمريكي

التنسيق

نوع الإستجابة	المؤشرات	خط الأساس	الهدف	المتطلبات بالدولار الأمريكي
استجابة الخط الأول	النسبة المؤية للإزدياد في عدد المناطق التي يمكن الوصول إليها	سيتم تحديدها في مارس 2019 استنادا إلى آخر البيانات		25 مليون دولار أمريكي
استجابة الخط الثاني	النسبة المئوية للإزدياد في عدد الشركاء الوطنيين الحاصلين على التمويل من خلال خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.	40%	45%	1 مليون دولار أمريكي

إعداد هذه الوثيقة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القُطري الإنساني والشركاء.

تقدم هذه الوثيقة الفهم المشترك للفريق القطري الإنساني للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، ويعكس التخطيط المشترك للاستجابة الإنسانية لها.

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو السلطات في أي منها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها.

www.unocha.org/yemen

www.ochayemen.org/hpc

www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen

OCHAYemen@